الأربعاء 15 نيسان 2020
العدد 4028 السنة الرابعة عشرة
Mercredi 15 Avril 2020 no 4028 14ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

ثقافة

«بوكر» العربية للجزائري عبد الوهاب عيساوي
أفضّل قارئاً لا يعرفني!
18

ما يجب التمسّك به في الخطة المالية

إطاحة رياض سلامة

[2]

المستشفيات تبتزّ: أموالنا أو الاغلاق!

- إرجاء المساعدات المالية: عذر أقبح من ذنب
- ايران: «التباعد الذكي» بدل الاغلاق الشامل
- السياسة تفتك بأميركا... أكثر من «كورونا»

[6 ـ 13]

(هيثم الموسوي)

مقالة

إنها فلسطين يا جرذان الانعزالية!

بيار أبي صعب

كنا نأمل أن تمر الذكرى الخامسة والأربعون لاندلاع الحرب الأهليّة اللبنانيّة على خير. أن تكون مناسبة للوئام والتعاضد والتلاحم الوطني، في هذه الأيّام الصعبة التي يحاصرنا فيها الطاعون، وتنهمر علينا من كل حدب وصوب لعنات نتحمّل نحن، لا السماء، مسؤوليتها. كنا نأمل، والوباء ماض في حصاد الأرواح، والجوع يتهدد أكثر من نصف الشعب اللبناني، أن ننجوَ من ترسبات تلك الحرب التي لا تنتهي من الانتهاء، وخطاباتها المضمّخة بدمائنا، وأمراضها الفتاكة، وحقدها العقيم، فنتفرّغ لموتنا الراهن... عسانا بواحدة من تلك «الأعاجيب» الوطنية التي يعرفها التاريخ، ننهض من كبوتنا ونستعيد - ولو عبر تضحيات عظمى - رهاننا على مستقبل مختلف لنا ولدولتنا ونظامنا. لكن لا، عبثاً، فنارُ الانحطاط رابضة تحت الرماد، وخطاب الكراهية بضاعة سهلة الرواج لها مستثمروها وصنّاعها ومروّجوها. لكن لا، ما زالت الحياة السياسية في لبنان، ما زالت الذاكرة الوطنيّة المثخنة، تحت رحمة حفنة من تجار الخوف وسعاة الفتنة.

صحيح! جرح الحرب الأهليّة لم يندمل، لأن الطبقة السياسية لا تريد له أن يندمل، بل تركت القيح يعشش فيه، فهو ضمانة استمرار النظام القائم على التعصب والطائفيّة، والولاء الأعمى للزعيم، والعداء لمواطن لبناني آخر «مشتبه به» كخطر رابض. هذا الجرح نفسه يتسلل منه أيضاً المستعمر وخدمه الاقليميون ليستلبوا مصلحتنا، وحقوقنا وقرارنا. جرح الحرب الأهليّة لم يلتئم لأن أحداً لم يشتغل على ذلك، لم تتبلور قوّة سياسية قادرة على مواجهة المقاولين والسماسرة الذين صنعوا خرابنا بالشراكة مع أمراء الحرب. وهذا الخطاب الانعزالي بامتياز، يعود إلينا في كل مناسبة، تارة في مناسبة فيلم سينمائي يعيد الاعتبار إلى الرواية الانعزالية للحرب (فيلم زياد دويري وأنطون صحناوي في مديح بشير الجميل وأبلسة الفلسطينيين ثم «مسامحتهم» النبيلة على طريقة مقدمة أخبار الـ otv أوّل من أمس)، وطوراً مع ذكرى تفرضها الروزنامة (من بشير الجميل إلى «لبنان الكبير»)... فكيف لذكرى 13 نيسان/ ابريل و«بوسطة عين الرمانة» ألاّ تكون فرصة ذهبية لخروج هذه العفاريت الكامنة في اللاوعي الجماعي؟

هكذا جاء رسم كاريكاتوري في منتهى القبح والبلادة فنيّاً، وقلّة الأخلاق والعنصريّة والخطورة، ليذكّنا هذا الجرح أوّل من أمس، ويعيدنا الى أحطّ دركات الزمن الأسود. يقول الرسم، وتقول الجريدة التي نشرته: «الفلسطيني» في 13 نيسان 1975، و«كورونا» في 13 نيسان 2020. في البلد الذي فرش حكامه الفاسدون للعميل عامر فاخوري بساطاً من الورد من المستشفى العسكري إلى عوكر، تقارن «الجمهوريّة» بين وباء لعلّه الأخطر على البشريّة منذ قرن، مع شعب كامل، مع بشر «يصدف» أنّهم أهلنا الذين يواجهون حملة إبادة منهجيّة منذ 72 عاماً. ولم تكن «المحطّة اللبنانية» إلا أحد فصول تلك الإبادة. وقد وعد بشير الجميل عرّابه شارون بتصفية القضية الفلسطينية، عبر ذبح اللاجئين في لبنان وتهجيرهم وتحويل مخيماتهم إلى حدائق حيوان. مقابل انتخابه رئيساً (راجع الوثائق التي تضمنها كتاب المؤرخ الأميركي سيث أنزيسكا، «منع فلسطين: تاريخ سياسي من كامب ديفيد إلى أوسلو»). «الجمهوريّة» - التي طالبها الطران عطاالله حنا أمس من القدس بالاعتذار عن «هذا الكاريكاتور الذي يتناقض مع كل قيمة انسانية»، مضيفاً: «الله يهديكم» - ارتكبت خطأ أخلاقياً بقدر ما هو سياسيّ، وهي حتى إثبات العكس متواطئة مع القتلة، وشاهدة زور على المجزرة المتواصلة ضد هذا الشعب. مجزرة ازدادت بشاعة في السنوات الأخيرة، مع ارتفاع وتيرة العنف لدى جيش الاحتلال وحصار غزّة وهدم البيوت ومصادرة الأرزاق وذبح المواطنين العزّل وبناء المستوطنات، مروراً بمحاولة اغتصاب القدس بمساعدة ترامب وقانون يهودية الدولة، وصولاً إلى صفقة القرن. وما صفقة القرن هذه الا محاولة جديدة لإحياء مشروع تصفية المقاومة الفلسطينية، بقرار من «الأخ أكبر» نفسه الذي عمل على اغراقها في الرمال المتحرّكة للحرب الأهليّة في لبنان قبل 45 عاماً.

في اللحظة التي نرى وطننا يتهاوى، وحكامه شركاء «نادي الواحد بالمئة» يتفننون في بيعه قطع غيار، بأبخس الأثمان، لتغطية فسادهم وسوء ادارتهم وهدرهم ونهبهم المنهجي، ويصرّون على تقاسم كعكة الدولة وتوزيعها في ما بينهم باسم «حقوق الطوائف»... كان لا بدّ من «بعبع». من فزّاعة تشغل الناس التي تساق إلى الذبح على يد ملوك الطوائف. والفلسطيني كبش فداء نموذجي بالنسبة إلى الخطاب الانعزالي المذعور الذي انتج العملاء وغوييم الشبات منذ الاستقلال وربّما قبله. هناك من يريد اليوم إحياء الرواية الانعزالية للحرب الأهليّة اللبنانيّة الرابضة في لاوعي مذعور ومقهور، عبر استعادة السردية البلهاء والساذجة التي تصدّق أن الحرب اللبنانيّة اندلعت لأن «الفلسطينيين أرادوا أن يحتلوا لبنان ويطردوا السمينجين بالبواخر إلى كندا». أيّاً كانت أخطاء الحرب الاهلية، وهي كثيرة ومؤسفة ويتحمّل مسؤوليتها كل أطراف تلك الحرب بنسب متفاوتة، فإن كل الأحداث والمعارك والمذابح والمواجهات تشير إلى حقيقة الصراع الأساسي والوجودي الذي تخوضه شعوبنا من أجل استعادة حقوقها الوطنية والقومية في مواجهة المشروع الاستعماري نفسه الذي يعمل على سرقة الأرض والحقوق والثروات وتصفية القضية الفلسطينية.

ليس المطلوب تجاهل «التروما» التي ورثها اللبنانيون من الحرب، لكن وحده وطن متماسك منخرط في الدفاع عن الهويّة العربيّة، في دولة قويّة عادلة، يؤدي إلى الشفاء منها. الجرح العميق الذي تعيشه هذه الفئة أو تلك (ويتغيّر حسب وجهة نظر الضحية) ليس لعنة أبدية. كم شعب عرف حرباً أهلية، ثم شيّد نصب الوئام والمصالحة الوطنية، وبنى دولة قانون، واتفق على رواية موحدة للتاريخ ومستقبل مشترك. لكنّ الخطاب الانعزالي عندنا ما زال يستغل الجرح ويتاجر بالخوف والحقد والعنصرية ويزوّر التاريخ. كاريكاتور «الجمهوريّة» يختصر الانعزالية اللبنانية في أبلغ تجلياتها. مقارنة وباء كورونا بأهلنا الفلسطينيين، وإحياء الرواية الانعزالية للحرب الأهلية؟ يا جرذان الفاشية! الوباء الحقيقي هو العنصرية والانعزالية واليمين المتطرف. والحرب نفسها مستمرة منذ 1975 ضد المشروع الأميركي الإسرائيلي إيّاه، وأنتم أسخف أدواته!

قضية اليوم

ما يجب التمسّك به في الخطة المالية:

شطب رساميل المصارف... والإطاحة برياض سلامة

(هيثم الموسوي)

حسن عليق

على الـ«هيركات» لا تجوز الرحمة. أصلاً، هي لم تولد لتموت ولتُبلَى. طلب رئيس مجلس النواب نبيه بري بقراءة الفاتحة عليها. اقتراح بري بتلاوة الفاتحة لروح مشروع «استعادة الأموال المنهوبة»، وهل من طريقة أسرع من قص الودائع لاستعادة المال المنهوب؟ هل يتخيّل أحد أن المال المنهوب مكدّس تحت الأسرة أو في مستودعات؟ غالبيته العظمى مودع في المصارف، وفي عقارات، وفي أسهم. لكن لا بأس في إسقاط فكرة الـ«هيركات»، ولملمّوا بنا إلى استعادة المال المنهوب.

ثمة مال منهوب ليس بحاجة إلى تدقيق، ومصادرته ممكنة فوراً، سواء لصالح الخزينة، أو لصالح صغار المودعين:

- أموال الهندسات المالية التي سُرقت من أموال المودعين والمال العام الموضوع في عهدة مصرف لبنان.

- الفوائد التي دفعها رياض سلامة للمصارف (قدّرها توفيق كاسبار بـ6 مليارات دولار في العام الماضي وحده، وعلى الأموال المودعة بالدولار حصراً)، والتي سُرقت أيضاً من أموال المودعين ومن المال العام.

- الفارق بين معدّل الفوائد في لبنان على الودائع ومعدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا. وهذا الفارق قدّره سمير ضاهر بـ16 مليار دولار للفترة الممتدة حصراً من عام 2016 إلى عام 2019، وهي سُرقت من أموال المودعين أيضاً.

- جميع أرباح المصارف المحققة، وتحديداً تلك الموزعة على مالكيها والمحوّل جزء كبير منها إلى الخارج، والمسروقة أيضاً من أموال المودعين والمال العام.

- سوليدير. هذا المال العام المنهوب، الذي مدّدت حكومة فؤاد السنيورة الأولى عملية نهبه لعشر سنوات إضافية تنتهي عام 2029، ولا يحتاج ناجحا وفعالاً، ضد الـ«هيركات»، وصوّروا للمودعين الذين بُدّدت ودائعهم أن أموالهم المنهوبة ستتعرض للقص.

سقطت فكرة الـ«هيركات». لا بأس بذلك. «الهضم» ما يُقال لمعارضة الفكرة، هو أن بديلها يكمن في «استعادة الأموال المنهوبة». وهل لاستعادة المال المنهوب؟ هل يتخيّل أحد أن المال المنهوب مكدّس تحت الأسرة أو في مستودعات؟ غالبيته العظمى مودع في المصارف، وفي عقارات، وفي أسهم. لكن لا بأس في إسقاط فكرة الـ«هيركات»، ولملمّوا بنا إلى استعادة المال المنهوب.

ثمة مال منهوب ليس بحاجة إلى تدقيق، ومصادرته ممكنة فوراً، سواء لصالح الخزينة، أو لصالح صغار المودعين:

- أموال الهندسات المالية التي سُرقت من أموال المودعين والمال العام الموضوع في عهدة مصرف لبنان.

- الفوائد التي دفعها رياض سلامة للمصارف (قدّرها توفيق كاسبار بـ6 مليارات دولار في العام الماضي وحده، وعلى الأموال المودعة بالدولار حصراً)، والتي سُرقت أيضاً من أموال المودعين ومن المال العام.

> **خسائر مصرف لبنان تفوق مجمل الناتج المحلي، و«هو ما لا يمكن مقارنته بأي حالة أخرى في العالم»!**

- الفارق بين معدّل الفوائد في لبنان على الودائع ومعدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا. وهذا الفارق قدّره سمير ضاهر بـ16 مليار دولار للفترة الممتدة حصراً من عام 2016 إلى عام 2019، وهي سُرقت من أموال المودعين أيضاً.

- جميع أرباح المصارف المحققة، وتحديداً تلك الموزعة على مالكيها والمحوّل جزء كبير منها إلى الخارج، والمسروقة أيضاً من أموال المودعين والمال العام.

- سوليدير. هذا المال العام المنهوب، الذي مدّدت حكومة فؤاد السنيورة الأولى عملية نهبه لعشر سنوات إضافية تنتهي عام 2029، ولا يحتاج الأمر لأكثر من قانون «بسيط» في مجلس النواب، أو مرسوم «بسيط» يُصدره مجلس الوزراء.

- الأملاك العامة المسروقة، وأولها الأملاك البحرية، المعروفة والمحددة رسمياً، والتي توجب القوانين استعادتها فوراً.

ما تقدّم هو غيض من فيض الأموال المنهوبة التي لا تحتاج إلى تدقيق. التدقيق الوحيد الذي تحتاجه يهدف إلى تحديدها لا أكثر، لتداخل بعض بنودها. أموال منهوبة، تغني عن الـ«هيركات»، إذا ما أضيفت إليها ضريبة على الثروة، لا تشمل المال المودع في المصارف وحسب، بل سائر الأصول، وعلى رأسها العقارات.

وبعيداً عن الـ«هيركات» الذي لم تتضمنه صراحة مسودة الخطة الحكومية، ورغم كل الملاحظات التي يمكن إيرادها بشأنها، ثمة في هذه «الخطة» ما ينبغي التمسك به، لأهميته:

1- هي الوثيقة الرسمية الأولى التي تقدّر خسائر مصرف لبنان، إذ حددتها باكثر من 42 مليار دولار. وقدّرت ارتفاعها إلى اكثر من 63 مليار دولار بعد إعادة هيكلة الدين الحكومي ودعوى الدولة التي يحملها مصرف لبنان. ولا تشمل هذه التقديرات الخسائر التي ستنتج عن إعادة هيكلة القطاع المصرفي. ببساطة، هي الورقة الأولى التي يجب استخدامها للإطاحة برياض سلامة. صحيح ان القانون يمنحه حصانة تحول دون إقالته قبل انتهاء ولايته، إلا أن القانون نفسه يتيح تغييره في حال ارتكابه للجرائم، أو عندما يثبت عدم اهليته للقيام بواجباته. وإذا جاز التغاضي عن كل ارتكاباته، فإن مسودة الخطة المالية، وخاصة لجهة تحديد خسائر مصرف لبنان، هي دليل على ان سلامة لا يتمتع بالكفاءة اللازمة للاستمرار في عمله. الاولوية يجب ان تكون لإقالته من منصبه، والبدء بمحاسبته. هذه بديهية. ولأنه يعي تماماً خطورة ما ورد في مسودة الخطة، أصدر سلامة أمس بياناً يزعم فيه ان خسائر مصرف لبنان ليست خسائر. تعمّد الإكثار من استخدام تعابير تقنية وقانونية، ليقول إن المصارف المركزية في العالم (ذكر كأمثلة الولايات المتحدة الأميركية والمصارف المركزية الاوروبية وكوستاريكا والبيرو وتايلند...) تركّل خسائرها إلى السنوات اللاحقة، إذ ستكون قادرة على تعويضها. قال بوضوح: «لا يعتبر مصرف لبنان أن هذه المبالغ هي خسائر. فهي مبالغ مدورة ومطفأة بمداخيل مستقبلية». لكنه لم يذكر مصدر المداخيل تلك، متجاهلاً واقع الانهيار، وما ورد في الورقة المالية الحكومية: إن خسائر مصرف لبنان تفوق مجمل الناتج المحلي اللبناني، و«هو ما لا يمكن مقارنته بأي حالة أخرى في العالم»!

2- للمرة الاولى يرد في وثيقة رسمية اقتراح شطب رساميل المصارف، لاستخدامها في تعويض الخسائر. والحديث هنا عن شطب كامل الرساميل، لا جزء منها وحسب، ما يعني، عملياً، نهاية ملكية أصحاب المصارف الحاليين لها. من الثابت ان المصارف اللبنانية مفلسة. لكن المفاجئ هو ورود هذا الاقتراح في وثيقة رسمية، ما يوجب التمسك به، ثم الانطلاق نحو خطوة أخرى لا تقل اهمية: تحميل أصحاب المصارف، بثرواتهم الخاصة، مسؤولية تعويض اموال المودعين التي نهبوها عبر الأرباح الطائلة التي حققوها. وقد نشر الزميل محمد زبيب امس على صفحته على «فايسبوك» جدولاً يُظهر أن المصارف وزّعت أرباحاً على مالكيها بلغت 7,2 مليار دولار في ثماني سنوات فقط (2011 - 2018)، هي الفترة الاكثر قتامة في تاريخ الاقتصاد اللبناني، والتي وُضعت فيها أسس الانهيار الذي ظهر بدءاً من صيف العام 2019.

ولإزاحة الانظار عن هذه الوقائع الصادمة لجهة لإعادة توزيع الثروة والمداخيل، بدأت المصارف هجومها الاستباقي رفضاً لـ«هيركات»، وستستكمله ببيان جرى تسريب مسودته امس، تحت عنوان «عن القرش الأبيض واليوم الأسود»، تنكر فيه نكراناً تاماً أي مسؤولية لها عن الانهيار. حتى مسألة حجز اموال المودعين وسرقتها، يتعامل معها بيان جمعية المصارف كما لو انها قضية هامشية، وتتحمّل مسؤوليتها السلطة السياسية. لكن في مسودة البيان عبارة تحمل الكثير من الصدق: «لأن الحل لأزمة السيولة الحادة، كما سببها، هو أولاً سياسي...». ليس أصحاب المصارف ممن بدعجون، في خطابهم، السياسة بالاقتصاد. على العكس من ذلك، هم يفرّقون، كلامياً بينهما. يقولون، كذباً، إن السياسة شيء والاقتصاد شيء آخر. وبناءً على «سياستهم» هذه، يمكن القول ان عبارتهم هي الأصدق، ليس في بيانهم وحسب، بل في «مسيرتهم» كلها. هم يعترفون بهذه العبارة انهم جزء من الادوات التي يجري استخدامها، لخنق البلد اقتصادياً، من اجل تقديم تنازلات سياسية.

3- ما يجب التمسك به أيضاً من مسودة الخطة المالية، هو شطب جزء من الديون. التمسك به، للمطالبة بما هو أكثر: شطب كامل للديون التي تحمّلها لبنان لأسباب خارجة عن إرادة شعبه.

ما يدور حالياً هو معركة تحميل الخسائر الناجمة عن السياسات المعتمدة منذ ما قبل الحرب الأهلية. وكما تحمّلت الفئات الأضعف في المجتمع كلفة تراكم ثروات الذين أثروا، يُراد اليوم تحميلهم عبء الخسائر. هنا لب المشكلة، ولهذا تجري شيطنة مسودة الخطة كاملة، علماً بأن فيها من الشياطين الكثير.

ابراهيم الأمين

بري وتغيير قواعد اللعبة

دعا الرئيس نبيه بري الى «قراءة الفاتحة والترحّم على الهيركات كما تمّ الترحّم على الكابيتال كونترول»، لافتاً الى أن «الأمور إذا سلكت طريقها الطبيعي يمكن الإنقاذ رغم أنه ليس سهلاً وليس مستحيلاً». وشدد على «وجوب السير بالإصلاحات وإصدار القوانين، شرط عدم المس بأموال المودعين التي هي قدس الأقداس».

وقال بري إن هناك عدة أمور «يمكن اللجوء إليها، من مكافحة الفساد وسدّ أبواب الهدر والحسم من الفوائد وضخ سيولة جديدة بعد دمج المصارف وتنقيتها. هذه إجراءات وأفكار لا يمكن حتى لصندوق النقد الدولي أن يرفضها».

ثلاثة عناوين طرحها رئيس المجلس: الكابيتال كونترول، الهيركات وأفكار إصلاحية لا يرفضها صندوق النقد. لنبدأ بالكابيتال كونترول. هل يمكن لمودع اليوم في لبنان تحويل أمواله الى الخارج؟ طبعاً لا. القانون لا يمنع المصارف

> **اما آن وقت النقاش في تغيير قواعد اللعبة تماماً، وعندها سيكتشف بزي ان لبنان في غنى عن صندوق النقد؟**

من إجراء التحويلات، لكن واقع الحال يقول العكس، إلا ضمن ظروف محددة. ويمكن إدراج تعابير مثل المحسوبية والواسطة والاضطرار إلى الأموال التي يجري تحويلها. لكنّ الأرقام الموجودة لدى مصرف لبنان، لا تشير الى تحويلات جدية خلال الأشهر الخمسة الماضية.

عملياً فإن الكابيتال كونترول قائم.

لننتقل الى الهيركات. إذا كان لديك وديعة اليوم بتسعة ملايين ليرة لبنانية في مصرف محلي، فهي كانت قبل انهيار سعر الصرف تساوي ستة آلاف دولار أميركي. أما اليوم فهي تساوي ثلاثة آلاف دولار أميركي، أي إنها خسرت نصف قيمتها العامة، وهي أصلاً فقدت نحو نصف قيمتها الشرائية نتيجة ارتفاع الأسعار، ما يعني أن قيمة الودائع الموجودة بالليرة اللبنانية فقدت نصف قيمتها فعلياً. أما الموجودة بالدولار، فهي محجوزة أصلاً، والحصول عليها يتطلب سنوات عديدة. وفي حال قرر صاحبها استبدالها بالليرة اللبنانية، فهو سيخسر أيضاً نصف قيمتها على الأقل. في جميع الحالات، فإن الهيركات وقع.

أما في ما خصّ الخطوات الإصلاحية التي لا يمكن لصندوق النقد رفضها، فإن الرئيس بري تحدّث بصورة عامة وأعاد تكرار العناوين الخاصة بمكافحة الهدر والفساد. لكنه أشار الى إصلاحات في القطاع المصرفي، وانتهى الى تأكيد أن مثل هذه الإصلاحات لا يمكن لصندوق النقد رفضها، أي إن رئيس المجلس يُقرّ، كما غالبية القوى النافذة في البلاد، بأنه لا بديل من صندوق النقد الدولي. وعادة، عندما تأتي حكومة على سيرة صندوق النقد، يعني أنها تحتاج إلى أن تستدين أموالاً جديدة. فهل هذه هي مصلحة البلاد الآن؟

بالتأكيد لا. ما يعرفه رئيس المجلس من موقعه السياسي والتشريعي أن البلاد تحتاج الى نقطة انطلاق جديدة، اسمها «قواعد تفكير وآليات عمل جديدة». وهي قواعد غير ممكنة في ظل موازين القوى الحالية. أي إنه طالما لا يقدر الشعب على قلب الطاولة، فإن المحتاجين الى تغيير ينتظرون أن يحصل من داخل النظام. وهذا يتطلب اقتناعات عند القوى القادرة على إحداث فرق. وبري يمثل رأس حربة في هذه القوى. وإذا ما اقتنع رئيس المجلس، قبل أي أحد آخر، بضرورة قلب الطاولة، فهذا يعني أنه سيكون مستعداً لتحمّل حصته من الخسائر التي أصابت البلاد. وهي خسائر تصيب قوته السياسية ونفوذها، وتصيب كتلته الاجتماعية وقدراتها العامة، وتصيب أيضاً تحالفاته الداخلية على وجه التحديد. وإذا كان من حق رئيس المجلس أن يشكّك في حرص الشركاء الآخرين على (وسعيهم إلى) تقديم التضحيات المطلوبة، ما يجعله شديد الحذر إزاء ما يقومون به، ولا سيما التيار الوطني الحر، فإن الرئيس بري يملك مفتاحاً ذهبياً لأخذ الأمور صوب معالجات جديدة. وهذا المفتاح اسمه حزب الله.

كل ما نعرفه، منذ زمن بعيد، أن حزب الله لن يقدر على قلب الطاولة داخلياً. ليس لديه مصلحة في ذلك أصلاً، كما ليس لديه رغبة. ثم هو لا يريد تحمّل عبء انقلاب بهذا الحجم. وليس في البلاد من حلفاء حقيقيين للحزب في معركة تغيير شاملة. حتى القوى التي لعبت دوراً مركزياً في انتفاضة 17 تشرين الاول، تناصب الحزب العداء، وقبلت بمعظمها النيل من دوره، حتى في المقاومة. والحزب هو أقرب - واقعياً - الى فكرة التغيير من داخل النظام. حزب الله أقرب الى السياسة التي تقول بتغيير سلوك النظام لا بتغيير النظام.

لكن الحزب لا يملك الحق في استخدام إشارة الانطلاق. هو سيكون في مقدمة صفوف هذه القوى إن أرادت التغيير الفعلي. ومشكلة الحزب هنا أنه أسير ما يقوم به الحليفان الأقرب اليه: الرئيس بري وحركة أمل، والرئيس عون والتيار الوطني الحر. وطالما لم يجد التيار والحركة ما يدفعهما الى تفاهم واقتناع بضرورة التغيير الشامل والبدء بتقديم التنازلات، فسيكون من الصعب على الحزب التقدم الى الأمام، اللهم إلا إذا وجد طريقاً آخر لإدارة المعركة. لكن المؤشرات لا تقول بذلك.

بهذا المعنى، يمكن العودة الى ما قاله الرئيس بري أمس. المهم ليس وضع الفيتو على هذا المقترح أو ذاك، علماً بأن وزير المالية متورّط في كل هذه الأبحاث وكل هذه النقاشات وكل هذه الأخطاء. ووزير المالية إنما يمثل الرئيس بري أولاً، ويمثّل الثنائي الشيعي ثانياً. وبالتالي، فإن الأهم من وضع الفيتو، هو الدفع باتجاه تغيير ممكن مع حكومة الرئيس حسان دياب. والأخير يحتاج الى قوة الدفع هذه، ليكون بمقدوره الشروع في تغيير يشمل أولاً العقلية والأدوات، قبل أن ينتقل الى البرامج والقوانين.

أستاذ نبيه: أما آن وقت النقاش في تغيير قواعد اللعبة تماماً، وعندها ستكتشف أن لبنان في غِنى - أقلّه لعقد من الزمن - عن قروض (وشروط) صندوق النقد أو غيره؟

تقرير

متهمة بأنشطة بيولوجية مشبوهة:

ماذا تفعل «بارسنز» عند الحدود اللبنانية ـ السورية؟

شركة «بارسنز»، ذات السمعة السيئة مع نظيراتها من الشركات العاملة تحت جناح القوات الأميركية في جورجيا، والمتّهمة من قبل روسيا بالقيام بأنشطة بيولوجية ودراسات جينية على الشعب الروسي، تعمل أيضاً على الحدود اللبنانية ـ السورية. في مشروع لم يعرف عنه سوى عنوانه: «دعم الجيش اللبناني في اكتشاف ورصد وصدّ الهجمات من أسلحة الدمار الشامل»!

مراس الشوفي

لا يعفي الخلط بين الواقع والخيال ونظريات المؤامرة التي سَعَّرها انتشار وباء كوفيد 19 مؤخّراً، الدول التي تستثمر في صناعة الأسلحة البيولوجية من دورها في تهديد الجنس البشري. فالسجالات والتراشق بالتهم بين الصين وأميركا حول «صناعة» كورونا أو تسرّبه من أحد المختبرات البيولوجية لإحدى الدولتين، يعيدان إلى الواجهة التسريبات التي أحاطت بعمل

فازت «بارسنز» في 2017 بمشروع «المرحلة الثانية» من الحدود اللبنانية ـ السورية «الغامض»!

المختبر البيولوجي لـ«DTRA» (وكالة الدفاع للحدّ من المخاطر التابعة لوزارة الدفاع الأميركية) على مقربة من العاصمة الجورجية تبليسي، قبل عامين.

طبعاً، ليست أميركا وحدها المهتمة بالأبحاث البيولوجية، على الرغم من توقيعها مع الدول الكبرى على «معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية» في العام 1975 (انضمت الصين بعد صناعة ترسانة نووية). دائماً ما اتخذ طابع البحث البيولوجي البعد الدفاعي في مشاريع الدول، العلنيّة على الأقل، خصوصاً منذ التوقيع على الاتفاقية. إلّا أن الأبحاث البيولوجية، كغيرها من الأبحاث العلميّة التي تجريها الجيوش، تأخذ في الحسبان الأهداف الدفاعية والهجومية، طالما أن التهديد قائم ومفتوح من أعداء دوليين «قادرين»، خصوصاً في حالة الولايات المتّحدة الأميركية، التي سبق أن استخدمت السلاح النووي.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبدء الصعود الصيني والروسي مجدداً، شرعت الولايات المتّحدة في تأسيس سلسلة من المختبرات البيولوجية في أوروبا الشرقية وآسيا وغرب أفريقيا، تحت عنوان دعم المنظومات الطبيّة لشعوب القارات، لا سيّما خلال الانتشار الأوّل لفيروس إيبولا في أفريقيا. لكن هذه المختبرات مثّلت تهديداً للدول التي تنخرط الولايات المتّحدة في صراعات معها، كجزء من منظومات الهجوم والدفاع التي أنشأها الأميركيون في أوروبا الشرقية وآسيا على الحدود الصينية والروسية. هذا على الأقل ما أعلنت عنه وزارة الدفاع الروسية في تشرين الأول 2018، مستندةً إلى وثائق كشفها بدايةً وزير الدولة الجورجي لشؤون الأمن إيغور جيبورغانزي، حول «مركز لوغار للأبحاث الطبية» في تبليسي، ثم تابعتها الاستخبارات العسكرية والأجهزة الطبية والأمنية الروسية.

وبحسب اللواء إيغور كيريلوف، رئيس «قوات الحماية الروسية من التهديدات الإشعاعية والبيولوجية والكيميائية»، فإن «هناك العديد من الأنشطة الخطيرة التي تحصل في المركز المموّل والمدار كاملاً من قبل الوكالة الأميركية تحت ستار العمل الطبي»، كاشفاً يومها عن وفاة 73 متطوّعاً في المركز، «ما يدل على استخدام عناصر خطيرة في الاختبارات على البشر». وربط الضابط الرفيع بين أنشطة «لوغار سنتر» وانتشار حمى الخنازير الأفريقية في جورجيا، وانتشار حمى القرم النزفية في عدة أقاليم. واتهم اللواء الروسي الأميركيين بنشر أنواع من البعوض والحشرات المحمّلة بفيروسات وجراثيم معينة لإجراء الاختبارات. ولعلّ أخطر ما أعلنه كيريلوف يومها، هو قيام الوكالة بجمع العناصر والعينات الجينية والحيوانية للسكان في الأقاليم الروسية وشمال القوقاز، من دون أن تتّضح أسباب هذه الأبحاث.

الصحافية البلغارية ديليانا غيتانجيفا أجرت قبل عامين تحقيقاً ميدانياً حول مركز لوغار، ولاحقت موظفين أميركيين ومتعاقدين تابعين للشركات العاملة مع البنتاغون داخل المركز، والمتعاقدين الأميركيين في مختبر في أوكرانيا. وكشفت غيتانجيفا عن ظهور أنواع جديدة من البعوض في جورجيا وجنوب روسيا تسبّب أمراضاً للسكّان، لا تعيش في الأصل في روسيا، مشابهة لأنواع تعرّض الجنود الأميركيون للسعاتها خلال اجتياح العراق. وتقول غيتانجيفا في اتصال مع «الأخبار»: إنه «بعد كورونا صار الحديث مرعباً عن المختبرات البيولوجية، ولوغار هو من أبرز هذه المراكز المخيفة».

قبل نحو شهر، تحديداً بين 10 و15 آذار، زار لبنان وفد من شركة «بارسنز» (Parsons)، واحدة من كبريات شركات الأنظمة والتكنولوجيا التي تنفذ المشاريع لحساب وزارة الدفاع الأميركية. و«بارسنز»، عدا عن عملها في مجال الاستخبارات والأمن السيبراني وأنظمة المراقبة الشديدة التعقيد وتنفيذ الأعمال المعمارية الضخمة، ومشاركتها في تدمير ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية، كانت أداةً من أدوات الاحتلال الأميركي في العراق، وهي جزء أساسي من منظومة عمل القوات الأميركية التي تدير مشروع «لوغار» في جورجيا، كما أنها حصلت على عقد بقيمة 9,2 ملايين دولار للعمل على الحدود الجورجية - الروسية. وتتّهم الحكومة الروسية «بارسنز»، وشركات عديدة أخرى، مثل «باتيل» و«ميتابيوتا»، بالعمل على إجراء الاختبارات البيولوجية الخطيرة وجمع «المعلومات الجينية» عن سكان روسيا.

وبمعزل عن صحّة الاتهامات الروسية لـ«بارسنز»، يحيط عمل الشركة على الحدود اللبنانية ـ السورية الكثير من الغموض، إذ سبق لـ«الأخبار» أن تحدّثت عن دورها في إنشاء منظومة رادارية على الحدود تتواءم مع مثيلتها الموجودة في قبرص لخدمة القوات الأميركية.

على موقعها الرسمي، لم تعلن «بارسنز» عن أكثر من فوزها بعقود لتكملة «المرحلة الثانية من مشروع الحدود اللبنانية - السورية»، بهدف «دعم الجيش اللبناني في اكتشاف ورصد وصد الهجمات من أسلحة الدمار الشامل على طول 233 كلم من الحدود مع سوريا»!

لكن لم يذكر إعلان الشركة ما هي هذه المخاطر ومن أين يأتي تهديد أسلحة الدمار الشامل، ولا الدور الذي ستقوم به على الحدود مع سوريا، ما دام الخطر الفعلي يأتي من إسرائيل التي تمتلك فعلاً أسلحة الدمار الشامل، وما هي أصلاً المرحلة الثانية من «مشروع الحدود»؟ علماً بأنها تعمل على الحدود الروسية - الجورجية في ظروف مشابهة، كجزء من مشروع «DTRA» على الحدود السورية، وغير بعيد من القوات الروسية في قاعدتي طرطوس وحميميم. فهل ستقوم «بارسنز» بـ«دعم» الجيش اللبناني، أم أن عملها يأخذ أيضاً بعداً «بيولوجياً» على الطريقة الجورجية؟

(مروان طحطح)

مقالة

أولوية الحكومة: شهادة حسن سلوك دولية

هيام القصيفي

تتصرّف الحكومة في لبنان وكأن الانتصار المرحلي على انتشار فيروس كورونا، يعني انتصاراً على المدى الطويل، فيما لا تزال الضبابية تلف هذا الوباء عالمياً، وسط توقعات علمية وطبية بأن تمتد مرحلة «التعامل» معه في صورة واضحة الى نهاية العام الحالي. تختلف مقاربة لبنان مثلاً عن محاولات دول كألمانيا والسويد وإسبانيا وإيطاليا وفرنسا، الساعية الى إجراءات تمهيداً لفكّ العزل وعودة الحياة الى بعض مرافقها، في موازاة استمرار استنفارها الطبي واستنهاض مختبراتها ومصانعها لتأمين الأجهزة اللازمة كافّة.

ففي لبنان، لا تزال الحصيلة الطبية، بحسب الارقام الرسمية، مقبولة وطبيعية. ومع ذلك لا يمكن قراءة حرص الحكومة والأجهزة الرسمية الأمنية على صحة المواطنين، وانتشار حواجز أمنية لتطبيق العزل المنزلي، على أنه لأسباب طبية فحسب. تحاول الحكومة نيل «شهادة حسن سلوك» من المجتمع الدولي، ولا سيما من الدول المعنية بتأمين مساعدات للبنان مستقبلاً.

ففي موازاة إقدامها على دراسة خطة مالية تريد حكماً من هذه الدول المصادقة عليها لتأمين أموالها، تسعى الى تقديم نموذج جيد في إدارة الأزمة الصحية، ما جعل لبنان الذي يفتقر الى الخدمات الاساسية، في مرتبة مقبولة عالمياً لجهة عدد الإصابات والوفيات. ورغم ما جرى من محسوبيات في استقدام المغتربين وتوزّعهم حصصاً سياسية، فإن الحكومة أيضاً أظهرت نفسها أمام المجتمع الدولي بأنها راعية لمواطنيها وطلابها، الذين لم يؤمَّن لهم مصرف لبنان مستحقاتهم وهم في الخارج. هي الحكومة نفسها المطوّقة خارجياً على المستوى السياسي، وتعمل على اجتذاب أي نوع من المساعدات الخارجية، رغم ما تلاقيه حتى الآن من تضييق، تحاول كسب الوقت من خلال إجراءات العزل المتوقع تمديدها مرحلة جديدة الى ما بعد نيسان الجاري، لاستكشاف آليات العمل لامتصاص النقمة الداخلية من جرّاء الانهيار المالي: أي حين يعود اللبنانيون من فترة العزل ويخفّ انشغالهم بالعدوى، فلا يجدون وظائفهم، أو يتلمسون فعلياً انخفاض قيمة رواتبهم الى أكثر من النصف، وحين يعودون الى الاستهلاك اليومي فيجدون أن أسعار المنتجات باتت أعلى ممّا يستطيعون تأمينها. وهي بذلك تسعى الى تمديد مهلة السماح التي تعطى في المبدأ الى أي حكومة، من خلال استثمار عاملين: واحد عن غير قصد وهو انتشار الفيروس، والثاني عن قصد في «تفريق المواطنين والمتظاهرين» في ظل أزمة مالية بدأت تظهر حدتها بقسوة، ما جنّبها حتى الآن عنصر المواجهة المباشرة مع المعترضين على أدائها. وهؤلاء ليسوا قلة، والأزمة المالية والاجتماعية المتفاقمة زادت من شعور أكبر شريحة مجتمعية بواقع الفقر والجوع، وهو ما لم يحصل في عزّ سنوات الحرب الاهلية، إذ ليس أمراً عابراً أن تكون الحكومة والأجهزة الأمنية مستنفرة، تماماً كما رئاسة الجمهورية مباشرة أو عبر المجلس الاعلى للدفاع، لتمديد فترة العزل، فيما كل هؤلاء غير قادرين بعد على لجم إجراءات مصرف لبنان والمصارف كافة، في موازاة ارتفاع جنوني لسعر الدولار، كما حصل أمس. وليست مفهومة المبالغة في الإجراءات الأمنية ضد الناس وتحميلهم المسؤولية عن تفشي المرض، بعدما تأرجح التطبيق العملاني للتعبئة بين عدم إعطاء الجيش مهام ضبط الوضع لأسباب سياسية، وتكليف قوى الأمن بفعل قرار وزير الداخلية بتطبيق قرارات إدارية، وأخيراً نصب أمن الدولة حواجز لتنفيذ أوامر التعبئة. كذلك لا يفهم التغاضي في الوقت ذاته عن ممارسات بعض القطاع الخاص الاستشفائي والتجاري والصناعي والتربوي والمصرفي. فلا تتحرك الوزارات المعنية لمواجهة ارتكاباتها اليومية ضد المواطنين. وكذلك لا يمكن لحكومة تحاول إنقاذ ماء وجهها، بتبريرات غير مقنعة، أن تقع في فخ المحسوبيات السياسية والتنفيعات، الذي لغّم اللوائح في شكل فاضح، ما تسبّب في تأخير المساعدة النقدية للمواطنين ذوي الحاجة الماسة إليها، فيما تدنّت قيمة البدل المالي منذ إقراره، بسبب ارتفاع سعر الدولار والحاجيات الضرورية. ولماذا كُلّف الجيش بتنفيذ مهمة إعطاء البدل المالي، وأوكلت اليه مهمة التدقيق مجدداً في اللوائح؟ ألا يُعدّ اقحام الجيش في عملية من نوع المساعدات المالية، دلالة على عدم الثقة بأجهزة الإغاثة الكثيرة والادارات والوزارات المعنية والفساد المعشّش فيها؟ وإذا كانت هذه كلّها لا تؤتمن على 400 ألف ليرة لتضعها في المكان الصحيح، فهل يجوز إبقاؤها من دون محاسبة أو حتى استمرارها في العمل والصرف عليها من دون طائل، بعدما تبيّنت مسؤوليتها طوال أعوام عن محاصصات وتوزيع مساعدات وإغاثة بحسب الانتماءات السياسية؟ كل ذلك يضع الحكومة أمام استحقاق تحسين صورتها في الداخل، لأن مهمتها الأساسية لا تكمن في تصنيع دواء أو لقاح، بل في تأمين مستلزمات الحياة اليومية للناس، من غذاء وماء ودواء وكهرباء وأموال مستحقة لهم من المصارف. وكلّ ذلك لا يزال معلّقاً في انتظار انتهاء أزمة الحجر الصحي.

الحكومة أمام استحقاق تحسين صورتها في الداخل، ومهمتها الأساسية ليست تصنيع لقاح

تقرير

«توتال» تحيي التنافس مع قطر على مشروع «التغويز»: مستعدون لبناء محطة في الشمال

ميسم رزق

بعد سقوط حكومة الرئيس سعد الحريري وتأليف أخرى برئاسة حسّان دياب، أعيد خلط الأوراق في مشروع محطات «التغويز» (FSRU - المحطات العائمة لتحويل الغاز المسال المستورد بحراً إلى غاز يُستخدم في معامل إنتاج الكهرباء). طالب وزير الطاقة ريمون غجر باسترداد الملف، قبل أن يُقرّر مجلس الوزراء، في شباط الماضي، تأليف لجنة لمتابعة عملية التغويز وإنشاء المعامل باتفاق مع تحالف شركتي «إيني» الإيطالية و«قطر بتروليوم»، وللتفاوض مع التحالف على خفض السعر، علماً بأنّ المناقصة كانت قد رسَت عليه قبل تجميد المشروع كله بسبب الخلافات السياسية. ويقضي المشروع بإنشاء ثلاث محطات تغويز، واحدة في الشمال (البداوي)، وثانية في سلعاتا (رغم الخلاف السياسي كأن متمحوراً حول عدد المحطات. الرئيس السابق للحكومة، سعد الحريري، أكّد بعد استقالته أن زيادة عدد المحطات من واحدة إلى ثلاث سببه حصراً التقاسم الطائفي: محطة «للسنّة»، وأخرى «للمسيحيين» وثالثة «للشيعة»!

مع هذا الواقع، لم تستسلم شركة «توتال» التي سبق أن رُفض عرضها فنياً لعدم تضمّنه خطاً لإيصال الغاز إلى معمل الذوق. فقد أرسلت الشركة يوم 26 آذار الماضي إلى الحكومة كتاباً رسمياً يتوافق مع أحد دفتري الشروط اللذين رفعهما الوزير السابق سيزار أبي خليل في حكومة العهد الأولى، وينصّ على بناء محطة في الشمال مع خط ساحلي لتغذية كلّ المعامل. وذكّرت الشركة في كتابها بـ«التزاماتها» بالمشاركة في إنشاء المحطات، وبأن عرضها قدّم مُقترحاً بديلاً من خيار المواقع الثلاثة، بالتركيز على منطقة الشمال، ممّا يُساعد على تخفيض الإنفاق بشكل كبير». وتقول «توتال» في كتابها إن «المُقترح البديل هو بناء محطة واحدة في منطقة البداوي، وهي كفيلة بتأمين المتطلبات، بما فيها إمدادات الغاز، كما هو منصوص عليه في خطة الكهرباء 2019، لكل من دير عمار وسلعاتا». وفي كتابها أيضاً أكدت أنها تقدمت «بالعرض الأفضل شمالاً، بحيث يحقّق وفراً بقيمة 190 مليون دولار سنوياً». والجديد أن «توتال» أبدت استعداداً للتعاون مع الشركات الأخرى، طالبةً من الحكومة مراجعة المسألة، ومبدية استعدادها لعقد اجتماع في هذا الخصوص.

تحالف الشركتين القطرية والإيطالية عرض خفض أسعاره بنحو 30 في المئة

كتاب الشركة الفرنسية يعزّز وجهة نظر القائلين بأن لبنان لا يحتاج إلى أكثر من محطة واحدة، أو أقله الاستغناء عن محطة سلعاتا، التي وفق كل التقارير هي الأكثر كلفةً، والتي أضيفت في دفتر الشروط في العام 2019، الذي يتضمن إنشاء ثلاث محطات على أساس المحاصصة رغم التكاليف المرتفعة. يبقى سؤال لم تتضح إجابته بعد: لماذا تُصرّ «توتال» على الاستثمار في هذا المشروع رغم انخفاض أسعار النفط وتداعيات انتشار وباء كورونا؟ مصادر مُطلعة قالت إن «كتاب توتال ليس غريباً، فقد أرسلته الشركة بسبب تأليف حكومة جديدة، ولإطلاع هذه الحكومة على العرض الذي سبقَ أن تقدمت به من أجل دراسته من جديد، ولا سيما أنها تعتبر أن العرض الذي تقدّمت به في الشمال هو الأنسب». المصادر نفسها أكدت أن «حظوظ شركة توتال لا تزال منخفضة». فبحسب المعلومات، أبدى تحالف الشركتين القطرية والإيطالية، الفائز في المناقصة، استعداده في اجتماعات مع مسؤولين معنيين بالملف إلى «خفض أكثر من 30 في المئة من السعر الذي تقدمت به، علماً بأن عرض توتال غير كافٍ، لأنه لا يضمن تأمين الإمدادات إلى كل لبنان، ولا يحلّ مشكلة المناطق الواقعة جنوبي بيروت».

(هيلم الموسوي)

على الغلاف

عدّاد الكورونا إلى انخفاض جديد ودفعة أخرى من المغتربين خلال أسبوعين

المستشفيات الخاصّة تبتزّ: أموالنا أو الإغلاق!

(هيثم الموسوي)

إصابتان جديدتان سجّلها عدّاد كورونا الذي اقفل، أمس، على 643 إصابة. ولئن كانت تلك المؤشرات توحي بأننا لا نزال ضمن السقف الجيد، على ما قال رئيس الحكومة حسان دياب، إلا أنها ليست معياراً للقول إن الأمور وصلت إلى بر الأمان. فلا يزال شبح انتشار الفيروس يحوّم، وخصوصاً في ظل التوجّه نحو زيادة الفحوصات إلى حدود 1500 يومياً. وعلى خط موازٍ، فتحت المستشفيات الخاصّة الباب على أزمة جديدة وهي أزمة مستحقاتها لدى الدولة، في محاولة لابتزاز الأخيرة للقبول بشروطها في معركة الكورونا

رأجانا حمية

أمس، كانت «البشرى السارة» موجهة إلى العالقين في الخارج، قبعد 48 ساعة على آخر رحلة من رحلات عودة المغتربين اللبنانيين إلى بلادهم، اتخذ مجلس الوزراء القرار باستئناف الرحلات إلى لبنان في 27 الجاري. وجاء قرار مباشرة الدفعة الثانية من الرحلات إثر التقييم الذي قامت به اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة عودة المغتربين، على أن تعمل هذه الأخيرة في المهلة المتبقية على وضع جداول الرحلات المقبلة وتوفير فسحة زمنية لتتبع الحالات التي عادت من خلال برنامج الترصد الوبائي. مع ذلك، ليست هذه «البشرى» هي الوحيدة، فقد أعلن رئيس الحكومة حسان دياب، عقب انتهاء جلسة مجلس الوزراء أمس، عن «رضى» الحكومة عن المسار الذي تسلكه المتابعات لفيروس كورونا. واستند هذا الرضى إلى «خط سير» عدّاد كورونا، الذي سجّل أمس إصابتين جديدتين أعلن عنهما في تقرير مستشفى بيروت الحكومي ليل أمس، ليصبح عدد الإصابات المثبتة مخبرياً منذ 21 شباط الماضي 643. وفي مقابل عدّاد الإصابات، سجّل عدّاد الشفاء حالة جديدة أمس ليصبح العدد 81 حالة، فيما سجلت حالة وفاة جديدة رفعت عدد الوفيات إلى 21. في آخر نهار أمس، كانت الحكومة مرتاحة إلى إجراءاتها وتدابيرها. هذا على الأقل ما خرج به دياب في تصريحاته عقب انتهاء جلسة مجلس الوزراء، مشيراً إلى أن «لبنان لا يزال ضمن السقف الجيد في ما يخص واقع انتشار فيروس كورونا». لكن، هذه الطمأنينة ليست آخر الطريق في مواجهة الفيروس. هي أشبه بشعور مؤقت قد تلغيه في أي لحظة عدّادات فحوص المناطق، وخصوصاً تلك التي تشهد حال انتشار كما هي حال منطقة بشري أو تلك التي تشهد «ملامح انتشار»، كما هي حال منطقة عكار التي سجلت حتى صباح أمس 24 إصابة. أما بشري، فلا تزال قبلة الكل، منتظرين ما ستؤول إليه نتائج الفحوص التي أجريت خلال اليومين الماضيين. وقد سجّل عداد تلك المنطقة إلى الآن 61 إصابة مثبتة مخبرياً، فيما ينتظر اليوم صدور نتائج حوالى 125 فحصاً أجريت أول من أمس (75 فحصاً) وأمس (50 فحصاً). وعلى أساس تلك الفحوص، يحدد مسار «التعبئة العامة» في المنطقة قبل تقريرها في البلاد.

السقف جيد، لكن الأمور لم تصل إلى حدود «برّ الأمان». من هنا، فالمطلوب هو «ضرورة التشدد في تطبيق التدابير والإجراءات الوقائية لمواجهة الفيروس، وخصوصاً خلال الأسبوعين المقبلين»، على ما يقول دياب. فحتى لو تراجع معدل الإصابات، إلا أن ذلك لا يلغي «احتمال انتشار الوباء مجدداً» في ضوء التوجه نحو زيادة عدد فحوصات الـ PCR إلى 1500 يومياً.

> تصدر اليوم نتائج 125 فحصاً في بشري، يُحدّد على أساسها مسار «التعبئة العامة» في المنطقة

على خطٍ آخر، لا يبدو أن علاقة الدولة ومؤسساتها، كما المرضى، مع المستشفيات الخاصة، وصلت إلى «برّ الأمان». ففي وقت وصلت فيه مفاوضات وزارة الاقتصاد ولجنة الصحة النيابية مع نقابة أصحاب المستشفيات الخاصة إلى حائط مسدود في ما يخصّ كلفة استشفاء الحالات المصابة، لجأت النقابة إلى سلاح جديد تبتز من خلاله الدولة. ففي توقيت مريب، خرج اتحاد المستشفيات العربية محذّراً من «انفجار أزمة القطاع الاستشفائي في لبنان المهدد بالإقفال والإفلاس بسبب عدم سداد الدولة مستحقاتها للمستشفيات الخاصة والتي وصلت إلى 2000 مليار ليرة لم تدفع لها، وذلك في أكثر المراحل دقة وخطورة وأشدها حاجة للطاقة القصوى للمستشفيات الخاصة إلى جانب الحكومة لمواجهة أزمة كورونا». هكذا، ومن باب ديون الـ 2000 مليار، حاولت المستشفيات الخاصة الضغط على الدولة في ظل أكثر الأزمات سوءاً وخطورة. ارادت تلك الأخيرة إخضاع الدولة، فإما القبول بما تفرضه من كلفة علاج لمرضى الكورونا وإما دفع الألفي مليار. وتكمل تلك المستشفيات سرديتها، بالقول إنه في حال عدم «مدّنا بالسيولة اللازمة»، فبعض المستشفيات تتجه إلى الإقفال. وإلى الآن، «هناك ما يقرب من 20 إلى 25 مستشفى تعاني وقد تتجه نحو الإقفال»، على ما يقول رئيس الاتحاد، النائب فادي علامة، مشيراً إلى أن مستشفى سيدة لبنان حسمت أمرها بالإقفال خلال 15 يوماً «ما لم تلتفت الدولة إلى حالنا». وقال علامة إن أزمة الكورونا وما سبقها من أزمة اقتصادية ومصرفية جعلت من المستشفيات «في وضع لا تحسد عليه»، على ما يقول علامة.

على خط وزارة الصحة، يشير الوزير حمد حسن إلى أنه لا مشكلة مع المستشفيات الخاصة، مشيراً إلى أن الموازنة صدرت منذ أسبوعين والعقود باتت جاهزة، وما ينقص هو أن يقدموا فواتيرهم كاملة. ولفت حسن إلى أن ما يعود لتلك المستشفيات في ذمة الوزارة مدة ستة أشهر، لكن المشكلة تكمن في أن البعض لم يقدم فواتيره، فيما البعض الآخر رفع فواتير عن ثلاثة أشهر. من هنا، يطلب الوزير من المستشفيات العمل على تقديم فواتير بمستحقاتها كاملة للحظها من ضمن الموازنة. وفي الإطار نفسه، لفت رئيس الحكومة إلى أن «وزير المال غازي وزنة يعمل اليوم على مشروع تسوية في ما يخص مستحقات المستشفيات». وفي الإطار نفسه، تعقد لجنة الصحة النيابية اجتماعاً ظهر اليوم في مقر نقابة أصحاب المستشفيات الخاصة، بحضور أعضاء مجالس إدارات بعض المستشفيات لوضع الموضوع على طاولة البحث»

(هيثم الموسوي)

الطلاب اللبنانيّون في جورجيا ... في انتظار طائرة لن تأتي!

رأجانا حمية

أول من أمس، كانت آخر دفعة من العائدين من بلاد الغربة. من بعدها، عاد السكون إلى مطار بيروت الدولي. وستبقى الحال على ما هي عليه، إلى أن تقرّر الحكومة مصير الدفعة الثانية من طائرات العودة، فإما تقرّر فتح أبواب المطار ثانية وإما تقفلها إلى حين انتهاء فترة التعبئة العامة. وفي انتظار صدور أحد القرارين، يقف عالقون كثر في بلاد الغربة التي لم تطأها طائرات الإجلاء بعد، في حيرة من أمرهم. حيرتهم هنا تتقلب خوفاً، وخصوصاً عند التفكير بمال «تقييم الوضع». وهم إذ يمنّون النفس بصدور قرار عن الحكومة يفتح المجال أمام دفعة ثانية، إلا أنهم من ناحية أخرى يخافون من ألا تشملهم لوائح السفارات ووزارة الخارجية والمغتربين، كما كانت حال البعض في لوائح العودة الأولى. ومن بين هؤلاء هناك الطلاب العالقون في جورجيا، والبالغ عددهم إلى الآن ما يقرب من ثمانين طالباً ملأوا استمارات العودة على موقع السفارة هناك. مع ذلك، هذا الرقم ليس نهائياً، يقف عالقون كثر في بلاد الغربة التي لم تطأها طائرات الإجلاء بعد، فكلما كبرت أعداد المصابين بفيروس كورونا، زادت أعداد الخائفين من البقاء في جورجيا.

ولئن كان هؤلاء يلقون اهتماماً من القنصلية اللبنانية في جورجيا والسفارة في أرمينيا، إلا أن القلق يكمن في مكانٍ آخر: في صورة العودة المشوّشة بالنسبة إليهم. فإلى الآن، لا يملك هؤلاء أدنى فكرة عن موقف الحكومة من طلباتهم. وهذا القلق يأتي من «حيرة السفارة التي لا تملك هي الأخرى معلومات من الدولة اللبنانية» بالنسبة إلى وضع هؤلاء، على ما يقول الطالب كفاح الصيفي. ما يعرفونه هو أنه «عندما يبيّن شيء عن جورجيا منعطيكن خبر». وإلى الآن، «لا خبر»، يقول الصيفي الذي سمحت له ظروف العودة إلى لبنان خلال فترة الصيف بـ«جلب المصاريف التي يحتاج إليها قضاء الفصل الدراسي هنا». إلا أن آخرين لم يقدروا على فعل الأمر نفسه، وخصوصاً من كانوا لا يزالون يتابعون فصولهم الدراسية ولم يعودوا إلى بلادهم. وما يزيد الطين بلّة أن عائلاتهم غير قادرة على إرسال الأموال إليهم بسبب الإجراءات المصرفية التي تحول دون إرسال الحوالات المالية. هكذا، لم يعد يوجد في جعبة الطلاب العالقين هناك ما يسدّ احتياجاتهم ولا حتى إيجارات البيوت «الكتير كبيرة»، على ما يقول الصيفي. أما السيناريو الأقسى الذي يواجهه بعض الطلاب فهو «الحجر» القسري الذي واجهته عائلاتهم معهم، إذ درجت العادة هناك بأن تأتي بعض عائلات الطلاب الجدد إلى جورجيا لتسوية أوضاعهم واستئجار بيوت لهم، إلا أن هذه المرة كانت «غير كل المرات»، على ما تقول تيما السحمراني القلقة على والديها العالقين معها ومع شقيقها. أتت العائلة في 19 شباط الماضي، وأقفلت أبواب المطارات بعد فترة قصيرة، فعلق الجميع في جورجيا. خوفها الأكبر على والدها المريض الذي يعاني من ضغط القلب والسكري. وهو «منذ شهرين منقطع عن الدواء لأنه لم يحضر معه كمية كافية من الدواء من لبنان باعتبار أن إقامته ستكون قصيرة». وما يزيد الطين بلّة أن العائلة لم تحمل معها أيضاً ما يكفي لسدّ احتياجاتها، أضف إلى ذلك «سوء الحظ أيضاً، إذ أنني وشقيقي لم نكمل طلبات التسجيل ولم نزل إلى الآن بلا إقامات».

تيما ليست وحيدة. طلاب كثر وجدوا أنفسهم في قلب القلق، لا هم قادرون على إكمال حياتهم في جورجيا، بعدما فقدوا ما «في الجيب»، ولا هم ضامنون أن تشملهم لوائح العودة إن قرّرت الحكومة ذلك. وما بين الخيارين، لا يجد هؤلاء سوى القلق.

> عائلات كانت في زيارة لأبنائها علقت في جورجيا بعد إغلاق المطارات

... وطلاب سويسرا أيضاً يعانون

الطلاب اللبنانيون يعانون، كلٌّ في بلد اغترابه. من بين المنتظرين قرار الحكومة أيضاً الطلاب العالقون في سويسرا، ومنهم الطالب أحمد هيثم الحلبي الذي تنتهي فترة إقامته في الجامعة للفصل الدراسي الثاني في الرابع من الشهر المقبل. لا مكان آخر يلجأ إليه بعد انتهاء «فترة السماح» التي أعطته إياها الجامعة، والمحصورة بأسبوع. قبل أن يفوت الأوان، تسعى عائلته في لبنان إلى محاولة إرسال الأموال إليه ليتمكن من تسيير أموره، إلا أنه «إلى الآن ولا مصرف وافق»، تقول والدته. وهي لم توفّر «أية جهة لمعرفة مصير الطلاب في سويسرا، إن كان من خلال التواصل مع وزارة الخارجية أو مع السفارة»، ولكن إلى الآن «لا خبر». تسابق والدة أحمد الوقت، من دون أن تنجح في فتح كوّة في الجدار، وهي الخائفة من حلول الرابع من الشهر المقبل من دون أن تكون قد أنقذت ابنها من «التشرّد»!

المصارف والأهالي... الكذب المتواصل

تعيش جمعية المصارف خارج «الكوكب اللبناني». فبالنسبة إليها الليرة بخير والتحويلات بخير وكل شيء بخير، أما ما يقوله الناس عن حساباتهم «المصادرة» واستحالة تحويل الأموال إلى أبنائهم فهو مجرّد أضغاث أحلام. هذا ما يوحي به البيان الذي أذاعه الوكيل القانوني للجمعية المحامي صخر الهاشم، والذي ردّت عليه، أمس، لجنة أهالي الطلاب اللبنانيين في الخارج. الهاشم، في دفاعه عن المصارف، أعلن أن الأخيرة «تقوم بواجباتها في ما خصّ التحويلات إلى الطلاب»، وأن الشرط الوحيد المطلوب «هو توفّر البطاقة الجامعية للطالب، والتي يتم التحويل فور إبرازها كمستند وحيد مطلوب لإتمام عملية التحويل». ورداً على هذا الكلام، اعتبرت لجنة الأهالي أن «التحويلات التي حصلت كانت استثناءً، وقامت بها بعض المصارف من خلال تفهّمها لما يعاني منه بعض الطلاب، في حين أن الغالبية العظمى من المصارف أقفلت باب التحويلات للطلاب منذ أشهر». وأكثر من ذلك، فإن «كل الحسابات المصرفية بالدولار الأميركي والتي تعود لذوي الطلاب هي في حكم المجمدة، ومعظم هذه الحسابات كان الأهل قد ادّخروها في المصارف على مدى سنوات لتكون ضمانة لمستقبل أبنائهم وضمان تعليمهم، فما كان من المصارف إلا أن قامت بمصادرتها وحرمان أصحابها منها». وعلى خلاف بيان الوكيل القانوني، ما تسمح بتحويله المصارف اليوم هو «ما يأتي ضمن آلية ما يسمى fresh money account أي حسابات الأموال الطازجة».

على الغلاف

لوائح «الشؤون» تكشف «إنجازات» الوزراء المتعاقبين

إرجاء المساعدات المالية: عذر أقبح من ذنب!

المساعدات المالية المتأخرة شهراً ونصف شهر، أُرجئ توزيعها مجدداً الى اجل غير مسمى. والذريعة ورود اسماء «ملغومة» ضمن قاعدة البيانات المقدمة الى الجيش. مايُظهر كيف حوّل وزراء الشؤون المتعاقبون الوزارة وبرامجها الى تنفيعات سياسية

رلى إبراهيم

يبدو أن الحكومة تسير وفق شعار «ما حدا بموت من الجوع» الذي سبقها إليه حيتان المصارف. على هذا المنوال، تتعامل مع قرار منح المساعدات المالية، على قلّتها، وكأنها ترف ستحظى به العائلات المجبرة على التزام منازلها، لا حاجة ماسّة لقسم كبير من اللبنانيين. فبعد شهر على إعلان التعبئة العامة، وشهر ونصف شهر تقريباً على إقفال الشركات والمؤسسات والمحال التجارية، لم تقدم الحكومة بعد على أي خطوة تبعد شبح الجوع عن آلاف العائلات. يحدث ذلك في وقت فقد فيه كثيرون من اللبنانيين أعمالهم ووظائفهم، وفقد من بقي يعمل منهم نصف قوته الشرائية، وحلقت الأسعار بنسب تصل الى أكثر من 40%، فيما تكفّلت المصارف بـ«تبخير» ودائع اللبنانيين. ثمة من مات فعلاً، من الجوع والبطالة والحسرة، وثمة من ينتظر المصير نفسه على قارعة الطريق في بلد لا يؤمّن أدنى مقومات الصمود للمواطن، لا بل يعمل على تحميله هو ـ لا السارقين ـ مسؤولية الإفلاس والفساد.

وفي سياق التجاهل التام للناس، يصبح «بديهياً» تعليق توزيع المساعدات المالية (75 مليار ليرة لـ 200 ألف عائلة بمعدل 400 ألف ليرة للعائلة) المتأخرة أصلاً بعدما أقرّتها الحكومة منذ 20 يوماً. حجة التأخير الإضافي اليوم، هي «أخطاء في اللوائح التي تتضمن أسماء غير مستحقة ومواطنين فارقوا الحياة وعمداء في الجيش وغيرهم»، بحسب مصادر وزارية، وهو عذر أقبح من ذنب. إذ لم توضح ما الذي حال دون التدقيق في هذه الأسماء منذ أسبوعين؛ علماً بأن المستفيدين 4 فئات كما صرح وزير الشؤون الاجتماعية رمزي مشرفية أمس: السائقون العموميون لا مالكو النمر الحمر، أهالي الطلاب المسجلين في المدارس الرسمية، عائلات مصابي الألغام وقاعدة بيانات العائلات الأكثر فقراً المعتمدة من وزارة الشؤون. وبحسب مشرفية، اعتمدت أيضاً بيانات أرسلت من وزارتَي التربية والأشغال والنقل ومن الجيش ورئاسة الحكومة. ولكن عند إجراء الجيش مسحاً شبه كامل للداتا، تبيّن ورود أخطاء في كل اللوائح، ما أدى الى تعليق توزيع المساعدات.

والوقع أن للمشكلة هنا ثلاثة أبعاد. الأول يتعلّق بلجوء الحكومة الى قرار التعبئة العامة من دون خريطة طريق لمساعدة الفئات المحتاجة والمتضررة. والثاني يتعلّق بالوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الشؤون الاجتماعية وحوّلوا برنامج الأسر الأكثر فقراً الى برنامج تنفيعات لأحزابهم. إذ لا يمكن تحميل الوزير الحالي مسؤولية الظلم اللاحق بعشرات المستحقين المبعدين لمصلحة من لا يستحق. إلا أنه يتحمل جزئياً مسؤولية عدم تكليف فريق للتدقيق في هذه الأسماء منذ تسلّمه الوزارة قبل شهرين، أو أقله منذ إعلان تقديم المساعدات المالية للمسجلين في وزارته منذ 20 يوماً. والسؤال الرئيسي هنا: لماذا كُلّف الجيش التدقيق في الداتا، رغم أنها وظيفة الوزارة؟ وهل حصل ذلك رفعاً للمسؤولية في حال تبيّن وجود أخطاء كما ظهر بالفعل؟

> **ما الذي حال دون قيام وزارة الشؤون بوظيفتها في تدقيق الاسماء منذ اسبوعين؟**

أما البعد الثالث فيتعلق بإطلاق منصة إلكترونية أمس، الغرض منها «تعبئة استمارات لتقييم المواطنين الأكثر حاجة للمساعدة»، بحسب مشرفية. من دون أن يوضح جدوى هذه الاستمارات ما دامت الفئات المستفيدة محددة وتم جمع بياناتها، فيما لم تبد الحكومة أي نية بجولة ثانية من المساعدات. فحتى الساعة، لا تزال تلك التقديمات المالية لمرة واحدة، فضلاً عن أن حصر المساعدات بـ 200 ألف عائلة لن يغطي كل العائلات المحتاجة مع وصول نسبة الذين يرزحون تحت خط الفقر في لبنان الى 48%. والآتي، بحسب تقرير منظمة العمل الدولية، أفظع، نظراً إلى ما سيتسببه وباء كورونا في الأشهر المقبلة، ومنها «إلغاء 195 مليون وظيفة بدوام كامل، بينها 5 ملايين في الدول العربية». ويشير التقرير الى ضرورة تبني سياسات لمواجهة الأزمة، أولاً تحفيز الاقتصاد والتوظيف، وثانياً دعم الشركات والوظائف والدخل. فيما سيتعذر على الحكومة اللبنانية إذا ما كانت تعوّل على استيراد وصفة صندوق النقد تفادياً للمسّ بمكتسبات الأثرياء، اعتماد أيّ من هذه السياسات.

(هيثم الموسوي)

طرابلس: تباينات سياسية تؤخّر انطلاق خطّة المساعدات

عبد الكافي الصمد

ساعتان تقريباً استغرقهما الاجتماع الطارئ الذي عقده أقطاب طرابلس ووزراؤها ونوابها، أمس، للبحث في وضع «خطة عملية» لإغاثة فقراء المدينة المتضررين من توقف أشغالهم بسبب حال التعبئة... انتهت بتباينات سياسية وبيان!

البيان الذي تلاه الرئيس نجيب ميقاتي أشار إلى أنّ الاجتماع الذي عُقد في قاعة معرض رشيد كرامي الدولي، «خلص إلى تأليف لجنة متابعة وتنسيق دائمة لإبقاء التواصل مستمراً»، وأنّ «مهمّة اللجنة الأساسية ستكون إطلاق حملة للتكافل الاجتماعي»... إلا أنّ اللجنة لم تُبصر النور عملياً، بسبب تباينات بين المجتمعين، بحسب تأكيد مصادر مطلعة لـ«الأخبار». وأوضحت المصادر أنّ المجتمعين تركوا للوزير السابق أشرف ريفي، الذي كان لاتصالاته دور رئيسي في انعقاد الاجتماع، «التواصل مع الفرقاء كافّة بهدف بتّ أسماء أعضاء اللجنة التي ينتظر أن تولد خلال ساعات، على أن تعقد أول اجتماعاتها فور الإعلان عنها». ولفتت إلى «تحفّظات» أبداها عدد من المشاركين الذين اشترطوا تمثيلهم في اللجنة، ما أثار مخاوف من أن يؤدي توسيعها الى عرقلة مهمتها، الأمر الذي دفع أحد النوّاب الحاضرين إلى التعليق بأن «لجنة المتابعة تحتاج إلى لجنة متابعة».

التباينات أدّت الى إنهاء الاجتماع من دون الإعلان عن فتح صندوق تبرّعات أمام المساهمين لمساعدة نحو 40 ألف عائلة فقيرة في المدينة، علماً بأنّ وسائل التواصل الاجتماعي تحدثت، قبل الاجتماع، عن مبالغ مالية تراوح بين 300 مليون ليرة ومليار ليرة سيتبرّع بها المجتمعون، وهو ما وضعته المصادر في سياق «الحرتقة على المجتمعين لحثّهم على دفع الأموال».

ورغم أن المماحكات السياسية حول تأليف اللجنة أثارت الخشية من أن تؤدي إلى تطيير الأهداف التي عُقد من أجلها الاجتماع، أكدت مصادر متابعة أنّ «كل السياسيين أكدوا خلال الاتصالات معهم أنّهم سيُسهمون في صندوق إغاثة فقراء المدينة، ولن يمكنهم التراجع، خصوصاً بعدما لمس الجميع حجم مخاطر حصول انفجار اجتماعي قد تطال شظاياه الجميع». الأمر نفسه أكدته مصادر المجتمعين.

> **اعضاء في بلدية طرابلس اتهموا السياسيين بمحاولة سرقة «إنجازاتهم»**

الذين «اعترفوا بوجود كارثة ينبغي معالجتها قبل انفجارها وخروجها عن السيطرة، وأنّه يفترض وضع خطة استراتيجية طويلة الأمد تمتد لأشهر».

اللافت أن الاجتماع الذي غاب عنه النائب سمير الجسر والوزير السابق محمد الصفدي (أرسلا ممثلين عنهما)، غابت عنه بلدية طرابلس، سواء بشخص رئيسها رياض يمق أو من يمثّله، ما طرح تساؤلات حول أسباب ذلك. أوساط البلدية ربطت غياب يمق بـ«انشغاله في معالجة الإشكالات التي حصلت، أول من أمس، بين عناصر شرطة البلدية وعناصر الكشاف أثناء توزيع قسائم شراء قيمة كلّ منها 75 ألف ليرة على العائلات الفقيرة». إلا أنّ أوساطاً متابعة مقرّبة من المجتمعين أشارت إلى أن «يمق خضع لتحريض أعضاء في البلدية اتّهموا السياسيين بأنّهم يحاولون سرقة إنجاز البلدية التي أقرّت توزيع قسائم بثلاثة مليارات ليرة على العائلات المحتاجة».

إيران تتخلّى عن الإغلاق الشامل

هل تنجح استراتيجية «التباعد الذكي»؟

دشّنت إيران مساراً جديداً في مواجهتها الفيروس «كورونا» وتبعاته الاقتصادية على البلاد. حيث انطلقت من المثل المشهور «لا يموت الذيب ولا تفنى الغنم». لتُدوّر بخطّة «التباعد الاجتماعي الذكي» الزوايا القطبية بين الصحّة والاقتصاد. فهل يوصلها هذا الطريق إلى برّ الأمان أم تقع في الهاوية؟

زكريا أبو سليمان

على رغم من تأييد 89,4% من الشعب الإيراني خيار الحجر الصحّي للمدن التي تفشّى فيها فيروس «كورونا»، فإن هذا الإجماع، الذي أظهره أحدث استطلاعات الرأي، لم يُترجم في أصوات نواب البرلمان الذين رفضوا، قبل عدّة أيام، قانون تعطيل البلاد لمدة شهر. وبذلك لم تواجه حكومة الرئيس حسن روحاني، أيّ عقبات قانونية في طريقها لتطبيق خطّة «التباعد الاجتماعي الذكي» التي شرعت في تنفيذها صباح السبت الماضي، حين استؤنف العمل طبقاً للخطّة في بعض الأشغال مع المحافظة على مسافة التباعد الاجتماعي. وقامت وزارة الصحة، في هذا الصدد، بتحديد 100 بروتوكول لعشرة آلاف مهنة.

تفضيل الحكومة الإيرانية معاودة بعض النشاط الاقتصادي في البلاد، على حساب خيار الحجر الصحي، جاء بسبب «انعدام إمكانية الحصول على نتيجة عمليّة من قرار الحجر الصحي»، وفق ما يتوقّع السياسي الإصلاحي عباس عبدي، في مقاله بصحيفة «شهروند» شبه الحكومية.

وفي وقت سابق، برّر الرئيس روحاني ذهاب حكومته في هذا الاتجاه بأن «حياة ومعيشة وأعمال الشريحة الضعيفة في المجتمع ومستقبل أبنائنا تحظى بأهمية وأولوية، تماماً مثل صحّتهم». كذلك، اعتبر سكرتير «المجلس الأعلى للأمن القومي» الإيراني علي شمخاني، أن «الطبيب والعامل هما الدعامتان الأساسيتان لتجاوز الأزمة»، مشدّداً على ضرورة عدم التوقّف عند قطبية «الاقتصاد - الصحة»، لأن تكافل الطرفين، بحسب رأيه، يُعد النموذج الأمثل لعبور الجائحة بأقلّ الأضرار. وفي آخر إحصائيات الأضرار، أوضح وزير الاقتصاد فرهاد دجبسند، أن خسائر إيران جراء الوباء تُقدّر بـ 15% من إجمالي الناتج المحلّي. كما أعلن مساعد محافظ طهران للشؤون الاقتصادية محمد إمامي، أن 34 ألف شخص فقدوا وظائفهم في العاصمة منذ بداية انتشار المرض. أما على مستوى البلاد، فيؤكد المتحدّث باسم الحكومة علي ربيعي، أن أربعة ملايين إيراني باتوا معرّضين لفقدان وظائفهم في الآزمة.

انطلاقاً من هذه الأرقام، يرى الباحث الإيراني عماد أبشناس، أن «الاقتصاد الإيراني لا يستطيع تحمّل أعباء تعطيل البلاد لمدة طويلة، ولا سيما في ظل عدم القدرة على التنبؤ بالمدة الزمنية التي يجب انتظارها للكشف عن دواء أو علاج لمواجهة هذا المرض». على هذا الأساس، يلفت أبشناس، في حديث إلى «الأخبار» إلى أن «إيران من الممكن أن تواجه انهياراً اقتصادياً لو لم تتخذ حكومتها هذا القرار»، لأن الحكومة «لا تسمح لها الظروف الاقتصادية بتغطية تبعات إقفال الأعمال»، الأمر الذي دفعها إلى «مسك العصا من الوسط، بغية تمكين الناس من تغطية تكاليفهم، وتأمين صحتهم مع بعضهم البعض». من جانبه، اتفق الكاتب الإيراني علي تاجر نيا، مع أسباب إقرار الحكومة لهذه الخطة، مضيفاً في افتتاحية صحيفة «جهان صنعت» الاقتصادية، أن «الضربات التي تسبّب بها كورونا، وخاصّة في قطاع الخدمات الذي يمثل بشكل رئيسي 50% من حجم التداول الاقتصادي للبلاد، والتي يقوم بها بشكل رئيسي الناس والقطاع الخاص، ستوجّهُ ضربة وصدمة شديدة لاقتصاد البلاد».

الجدير ذكره أن مشاهد الازدحام التي تغصّ بها الشوارع الإيرانية، برغم البدء في تطبيق الخطة، تفتح المجال للتساؤل عن جدوى «التباعد الاجتماعي الذكي»، وإمكانية تطبيقه. وهو الأمر الذي جزم شمخاني بقدرة البلاد على تنفيذه كونها «تعلّمت على مدار سنوات عديدة فن الحياة تحت طائلة الأزمات». ويشير إلى أن موافقة المرشد علي خامنئي «على سحب مبلغ من صندوق التنمية الوطني يُعد طريقاً آمناً لاجتياز هذا الدرب».

في المقابل، يتوقّع الخبير في الشؤون القانونية نعمت أحمدي «عدم قدرة الحكومة على محاصرة الوباء وإبقاء العجلة الاقتصادية مستمرّة في آن واحد»، مشيراً في مقاله بصحيفة «جهان صنعت» الاقتصادية، إلى أن «هذين الهدفين متناقضان». وقد توافق مع ذلك الكاتب الصحافي سياوش كافيني، الذي بيّن في مقال بصحيفة «سياست روز» الأصولية، أن «إزالة الحد الأدنى من القيود، ستزيد من زمن وجود الفيروس في إيران». كما اعتبرت صحيفة «كيهان» الأصولية أن «اتخاذ قرار بوجوب حضور 50% من العمال في أماكن عملهم يُعدّ سبباً كافياً لإحداث الازدحام والكثافة المرورية». لكن أبشناس يقول لـ«الأخبار»، تعليقاً على هذه التحذيرات، إن «تجنّب الموت بسبب كورونا، سيضع الناس أمام الموت من الجوع»، الأمر الذي يُلقي «بقسم من عبء مكافحة كورونا على عاتق الناس، الذين يجب أن يراعوا التعليمات الصحية الخاصة». وهذا، بحسب تشخيص رئيس «اللجنة الثقافية الاجتماعية» بمجلس مدينة طهران محمد جواد حق شناس، في مقال بصحيفة «ستاره صبح» الإصلاحية «يجعل الشعب الإيراني وحده الحامل للتبعات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه المرحلة، كما تحمّل وحده العبء الثقيل لاقتصاد المقاومة طوال سنوات العقوبات».

تقدّر خسائر إيران من جرّاء الوباء بـ15% من إجمالي الناتج المحلّي (أ ف ب)

التبعات الصحّية والاقتصادية للخطة، وإن كان يصعب التنبؤ بتفاصيلها بشكل دقيق، إلا أنه يمكن الاقتراب منها على ضوء خمسة سيناريوات صادرة حول هذا الشأن من عدّة مؤسسات إيرانية. يشير السيناريو الرابع الذي عرضه الناطق باسم مكتب روحاني للشؤون العلمية برويز كرمي، إلى أن المستوى المتوسّط من التدخّل الحكومي من خلال فرض إجراءات مثل التباعد الاجتماعي، وتعطيل المدارس والجامعات، وإلغاء الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية وتقييد تنقل وتردّد الأفراد، سيخفض الوفيات إلى ما يقارب الـ 11 ألف شخص.

أمّا السيناريوات الثلاثة التي خرجت بها جامعة «شريف» للتكنولوجيا، فبموجبها تدور الخطة في فلك السيناريو الثاني (الأسوأ) الذي يقول إن «التزام 50% فقط من الناس بالإرشادات، بما في ذلك الحد من التنقل، يعني عدم السيطرة الكاملة على انتشار الفيروس، وهذا سيؤدي في النهاية إلى 300 ألف إصابة و 110 آلاف وفاة».

على الصعيد الاقتصادي، فإن الأضرار الاقتصادية التي ستتكبّدها إيران بعد تطبيق الخطة قد تتأرجح ما بين السيناريو الواقعي والتشاؤمي الذي صدر عن غرفة أصفهان التجارية. الأخيرة تكهّنت أن تصل الخسائر في السيناريو الواقعي إلى 429 ألفاً و207 مليارات تومان، بينما رجّحت أن تصل خسائر السيناريو التشاؤمي إلى 542 ألفاً و 818 مليار تومان، علماً بأن الدولار الواحد يعادل 4200 تومان بالسعر الحكومي، فيما يبلغ 16200 بسعر السوق.

> **قامت وزارة الصحة بتحديد 100 بروتوكول لعشرة آلاف مهنة**

جمعية الكويبيين في لبنان: لرفع الحصار الأميركي عن جزيرتنا

دعت الجالية الكوبية في لبنان إلى رفع الحصار غير القانوني عن كوبا، والكفّ عن منع وصول المساعدات إليها، في ظل سعي الجزيرة الكاريبية إلى مكافحة وباء كورونا على أراضيها وفي عدد من دول العالم.

وفي بيان أصدرته أمس، قالت جمعية الكوبيين المقيمين في لبنان: «نتّحد لنُبيّن للعالم الرفض للحصار الاقتصادي الظالم واللاإنساني الذي عانت منه جزيرتنا لما يقرب من 60 عاماً من قبل حكومة الولايات المتحدة. نحن ننضم إلى طلب منتدى ساو باولو وجميع الفعاليات الدولية لتوقيع عريضة للمطالبة بالرفع الفوري للإجراءات القسرية والأحادية للحكومة الأميركية». ورأت الجمعية أنه «في خضمّ جائحة عالمية، فإنّ استخدام العقوبات الاقتصادية من قبل أيّ دولة أمر غير مقبول. إنّ الولايات المتحدة تمنع وصول المعدات والأدوية والإمدادات والأغذية والوقود التي ترسلها دول أخرى إلى الشعب الكوبي، في وقت يجب أن تسود فيه روح التعاون والتضامن». ولفت البيان إلى أنه «في خضمّ الوباء والوضع الاقتصادي الصعب نتيجة الحصار، ترسل كوبا ألوية طبية إلى دول في جميع أنحاء العالم لمواجهة فيروس كورونا، متّبعين روحنا الإنسانية والدولية لأنه، كما قال بطلنا الوطني: يجب مساعدة من هو بحاجة، ليس فقط جزءاً من الواجب، ولكن هي السعادة بعينها. الوطن هو الإنسانية».

(الأخبار)

على الغلاف

صراع الصلاحيات يطاول جوهر النظام

السياسة تفتك بأميركا... أكثر من الوباء

طغى صراع الصلاحيات الدائر في الولايات المتحدة على المشهد الأميركي. ويبدو أن النقاش المحتدّ بين الرئاسة وحكّام الولايات بدأ يطاول جوهر النظام الفدرالي: مَن يحقّ له ماذا؟

ملاك حمود

يرفض دونالد ترامب الانتقادات الكثيرة في شأن دوره في إدارة الأزمة الوبائية، ويتحدّث عن «صلاحيات مطلقة» في اتخاذ أيّ قرار يراه مناسباً، ومن ذلك: كيف ومتى يبدأ الحدّ من إجراءات مكافحة «كورونا»، ويُعاد فتح البلاد وتشغيل العجلة الاقتصادية؟ هذه المسألة ليست تفصيلاً، بل مقدّمة لمعركة ظاهرها دستوريّ وباطنها سياسي. مسألةٌ بدأت تتّسع لتأخذ حيّزاً كبيراً من نقاش يطاول جوهر النظام الأميركي، ويوازي بثقله آخر يدور في فلك «نجاعة» استجابة الإدارة الأميركية للكارثة الوبائية التي تضرب الولايات المتحدة بشكل كبير، حيث تجاوز عدد الإصابات عتبة الـ 600 ألف، بعد تسجيل أكثر من 16 ألف حالة جديدة أمس، وما يزيد على 1,500 وفاة، ليرتفع عدد الوفيات إلى أكثر من 25 ألفاً.

ورغم أعداد الإصابات والوفيات المهولة، سرعان ما تحوّل النقاش لبطاول وسائل «استئناف» النشاط الاجتماعي والدورة الاقتصادية، عبر الحدّ من الإجراءات المفروضة لاحتواء الوباء. وينبئ إعلان ترامب قرب الإفراج عن خطةٍ مفصّلة لإعادة تشغيل العجلة الاقتصادية بأزمة وشبكة، وسط صراع الصلاحيات القائم. فمنذ أسابيع، يوجّه البيت الأبيض رسائل متضاربة: هل يتعيّن على الحكومة الفدرالية أو حكّام الولايات اتّخاذ القرار في شأن الاستجابة للفيروس؟ الحكّام من شرق الولايات المتحدة إلى غربها يتشاورون معاً لاتّخاذ قرارات منسّقة استجابة لتطوّر الجائحة؛ من نيويورك إلى نيوجرسي وكونتيكت ورود آيلاند وماساتشوستس وديلاوير وبنسلفانيا، إلى كاليفورنيا وأوريغون وواشنطن. لكن ترامب حذّرهم صراحة من أن عليهم اتباع أوامره: «لا يمكنهم القيام بأيّ شيء من دون موافقة الرئيس». رغبته الجارفة في اتخاذ جميع القرارات وتعزيز سلطاته، تأتي كمحصّلة لأسابيع من شحن الأجواء وتحميل حكّام الولايات مسؤولية التقصير في مواجهة الوباء. وبلهجة عدائية، قال: «عندما يكون شخص ما رئيساً للولايات المتحدة، فإنه يملك سلطة مطلقة... الحكام يعرفون ذلك».

على مدى الأسبوع الفائت، مهّد ترامب لقراره إعادة تفعيل الدورة الاقتصادية، وإن تدريجيّاً، وأنه هو وحده مَن يقرّر التوقيت المناسب. على هذه الخلفية، انطلق الصراع. حاكم ولاية نيويورك، أندرو كومو، تساءل: كيف يدّعي الرئيس السلطة لإعادة فتح الاقتصاد، وهو نفسه قال في وقت سابق إنه يفتقر إلى السلطة لإغلاقه؟ وفي حديث لـ«سي إن إن»، أضاف: «أنت لا تصبح ملكاً بسبب حالة طوارئ وطنية». وفيما أشار لاحقاً إلى أنه لن يدخل في مواجهة مع ترامب، لأن «الوقت ليس للسياسة»، أكّد أنه لن يتركه إن «كومو يتّصل يومياً، لا بل كل ساعة، للمطالبة بكل شيء... لقد فعلت كلّ شيء من أجله، في الدستور، إلّا هذه». ورغبةً منه في الدفاع عن سلطاته، كان حاكم نيويورك أكثر وضوحاً في شأن الوزن الذي سيعطيه لأمر يحتمل أن يصدره الرئيس الأميركي: «إذا أصدر لي أمراً بإنهاء الإغلاق بطريقة من شأنها أن تعرّض الصحة العامة في ولايتي للخطر، فلن أنفذه»، مشيراً إلى أن ذلك قد يتطوّر إلى معركة أمام القضاء لا تستطيع الولايات المتحدة تحمّلها في الظروف الراهنة. لكن ردّ ترامب جاء غير متوقّع؛ وإلى قوله إن «كومو يتّصل يومياً، لا بل كل ساعة، للمطالبة بكل شيء»، أضاف: «الآن يبدو أنه يريد استقلاله! لن يحدث مثل هذا!». وفي حين أنه يُتوقّع من ترامب قول أيّ شيء للدفاع عن نفسه، لكن الإشارة إلى استقلال ولاية في إطار صراع سياسي على صلاحيات حدّدها صراحة النظام الفدرالي، يبدو مستغرباً في توقيته وحتى فكرته، وخصوصاً في ظلّ الكارثة التي تعيشها البلاد. إلا أن ترامب يبدو مصمّماً على خوض مواجهة مع حكّام الولايات من خلال تأكيده، مجدداً، أن أمر إنهاء تدابير العزل في البلاد يعود إليه شخصياً: «إن رئيس الولايات المتحدة هو الذي يقرّر». يمكن الرئيس بالتأكيد تحديد الوجهة والمسار، لكن النظام الفدرالي يمنح حكّام الولايات الخمسين سلطة اتّخاذ تدابير الإغلاق الإلزامي أو رفعه. وحتى الآن، لم يفعل ترامب سوى تقديم توصيات بالتباعد الاجتماعي حتى نهاية نيسان الجاري. وتعليقاً على الجدل القائم، قال أستاذ القانون في جامعة تكساس، ستيفن فلاديك: «ليس للرئيس سلطة قانونية تتيح له تجاوز قرارات العزل التي تتّخذها الولايات أو إعادة فتح المدارس والشركات الصغيرة... لا توجد أي مادّة دستورية تمنحه مثل هذه السلطة».

> **يمنح النظام الفدرالي حكّام الولايات الخمسين سلطة اتّخاذ تدابير الإغلاق الإلزامي أو رفعه**

(أ ف ب)

وفاة جماعية في دار للمسنّين

في واحدة من أسوأ حالات الوفاة الجماعية جرّاء الإصابة بفيروس «كورونا» في الولايات المتحدة، توفي 42 شخصاً في دار لرعاية المسنين في ولاية فرجينيا قرب مدينة ريتشموند، فيما توقّع المسؤولون وفاة عدد أكبر. وبحسب المدير الطبّي، جيمس رايت، فإن الفحوص أثبتت إصابة ما لا يقلّ عن 127 من بين نزلاء الدار البالغ عددهم 163 بالفيروس في الأسابيع القليلة الماضية. وتفيد التقارير بأن آخر اثنين من المتوفين لفظا أنفاسهما الأخيرة في الأيام الثلاثة الماضية. وقال رايت: «كان الأمر صعباً... فوجئنا بمدى سرعة ذلك»، مضيفاً في مؤتمر صحافي: «إنّها معركة نشعر أحياناً بأننا نخسرها. إنها معركة يتحتّم علينا خوضها في النهار وفي الليل... سبعة أيام في الأسبوع».

(رويترز)

ترامب: الصحافة عاملتني بـ«وحشية»

بغضب واستياء كبيرين، نفى الرئيس الأميركي شائعات عن نية لديه لإقالة أبرز أعضاء الفريق الطبي لمكافحة فيروس كورونا. وعلى غير عادة، بدأ الإيجاز الصحافي لخلية أزمة فيروس «كورونا»، في البيت الأبيض ليل أول من أمس، بتصريح للطبيب أنطوني فاوتشي، بهدف تبديد الشائعات عن خلاف بينه وبين الرئيس. وفي إشارة إلى مقابلة له مع شبكة «سي إن إن»، الأحد، ذكر خلالها أن فرض تدابير في وقت مبكر كان من شأنه تخفيف تصاعد أزمة «كوفيد-19»، أوضح فاوتشي أنه كان يردّ «افتراضياً»، وأن حديثه في المقابلة عن «التصدي» لإغلاق الاقتصاد، كان «اختياراً خاطئاً للكلمات». وترامب الذي عزّز التكهنات الأحد بإعادته نشر تغريدة منتقدة مع وسم يطالب بإقالة الطبيب، سُعد لوضع حدّ للغط الأخير، قائلاً عن فاوتشي: «يعجبني (...) سمعت بأنّني سأقيله، لن أقيله، أعتقد أنه شخص رائع».

لكنّ ترامب شنّ بعد ذلك هجوماً على أهداف أخرى، مبدياً استياءه من اتهامات بأنّه أساء التعاطي مع الأزمة. وساخطاً على ما يعتبرها تغطية إعلامية غير ودّية، وجّه انتقادات لاذعة لـ«نيويورك تايمز» و«سي إن إن» ووسائل إعلام أخرى «عاملتني بوحشية». ونفى صحة تقرير لصحيفة «تايمز» يفيد بأن إدارته لم تتّخذ قرار الإغلاق في الوقت المناسب لمنع تفشي الوباء، قائلاً: «أتمنى ألا أرى نيويورك تايمز الفاشلة بعد 5 سنوات من الآن بسبب إفلاسها، من دوني ومن دون أخباري، لكانت قد أغلقت منذ زمن». وفي خطوة أولى من نوعها في الإيجازات الصحافية، عرض ترامب على الصحافيين فيديوات تمّ جمعها لمسؤولين رسميين وسواهم يشيدون بالعمل الذي قام به. وبعدما ألحّت مراسلة شبكة «سي بي إس نيوز» في شأن انقضاء فترة طويلة قبل اتخاذ قرار إغلاق الاقتصاد، هاجمها ترامب قائلاً: «أنتِ مشينة». وقال للصحافية التي كانت تجلس على مسافة قريبة منها: «تعلمين أنتِ مضللة!»

صندوق النقد: نشهد أسوأ ركود منذ الكساد الكبير

محاولات لكسر العزل في بعض الدول الأوروبية

تبدأ دول أوروبية عدّة الخروج من حالة الإغلاق، بعد تباطؤ تفشي فيروس «كورونا» على أراضيها، محذّرة في الوقت نفسه من أنّ الطريق نحو التعافي والعودة إلى الحياة الطبيعية لا يزال طويلاً. يأتي ذلك في وقت أعلن فيه صندوق النقد الدولي، أنّ وباء «كوفيد-19» يدفع بالاقتصاد العالمي في اتّجاه ركود عميق هذا العام، متوقّعاً تراجع الناتج العالمي بنسبة ثلاثة في المئة. وقالت كبيرة الخبراء الاقتصاديين في الصندوق، غيتا غوبيناث، إنّ «العالم تغيّر بشكل جذري في غضون ثلاثة أشهر، نواجه واقعاً قاتماً»، مشيرة إلى أنّ «من المرجّح جداً هذا العام أن يشهد الاقتصاد العالمي أسوأ ركود منذ الكساد الكبير»، الذي سجّل في ثلاثينيات القرن الماضي، مشيرة إلى أن تداعيات الأزمة ستتخطى تلك التي نجمت عن الأزمة المالية العالمية.

في غضون ذلك، بدأت النمسا، أمس، الخروج من حالة الإغلاق مع إعادة فتح حذر للمحال التجارية الصغيرة والحدائق العامة. وسُجل في هذا البلد أقل من 400 حالة وفاة مقابل عدد سكان يبلغ 9 ملايين نسمة، يماثل عدد سكان مدينة نيويورك وحدها.

وغداة موافقة السلطات الإسبانية على عودة عمّال البناء والمصانع إلى أعمالهم، شرط وضع الكمامات التي تم توزيعها على نطاق واسع، ينوي عدد من البلدان الاقتداء بهذا الإجراء في تخفيف القيود المفروضة. ففي ألمانيا، حيث نسبة الوفيات منخفضة مقارنة بالدول المجاورة، يُتوقّع أن يتم الإعلان اليوم عن تخفيف القيود المتفاوتة بين منطقة وأخرى. لكنّ رئيس «أكاديمية ليوبولدينا للعلوم» التي تتقيّد السلطات الألمانية بتوجيهاتها، حذّر من أنّ الملاعب وصالات الحفلات الموسيقية، يمكن في أسوأ السيناريوات أن تبقى فارغة لمدة 18 شهراً.

وفي إيطاليا، التي تشهد إغلاقاً شبه عام منذ نحو شهر والتي سجلت 602 وفاة جديدة خلال 24 ساعة، ليصل إجمالي الوفيات إلى 21,067، صُرّح لبعض المؤسسات مثل المكتبات ومراكز غسل الملابس باستئناف نشاطها في بعض المناطق.

ويبدو أنّ العودة إلى العمل، التي تسير بشكل جيد في الصين بعد رفع تدابير الاحتواء بعيدة كلّ البعد عن جدول أعمال العديد من البلدان. فقد ارتفعت الحصيلة الإجمالية للوفيات في فرنسا إلى 15792، بينها 5470 وفاة في دور رعاية المسنين، وفق حصيلة رسمية جديدة. وأعلن مدير عام الصحة الفرنسي جيروم سالومون أنّ هذا الرقم يمثّل زيادة قدرها 762 وفاة عن حصيلة أول من أمس، وهي أعلى حصيلة يومية منذ بدء تفشي الوباء.

وفي المملكة المتحدة، أعلن وزير الخارجية دومينيك راب، الذي ينوب عن بوريس جونسون مؤقتاً في رأس الحكومة، أنه لا ينبغي رفع «الإجراءات المعمول بها حالياً» على الفور، إذ إنّ البلاد «لم تتجاوز بعد ذروة» الوباء.

من جهته، أعلن رئيس وزراء الهند ناريندرا مودي أنّ الإغلاق العام الذي يطاول 1,3 مليار شخص، سيمدّد حتى 3 أيار. وفي روسيا، حيث يواصل الوباء انتشاره، تمّ تسجيل 22 وفاة جديدة، ما يرفع الحصيلة الإجمالية إلى 170.

أما تركيا، فقد تخطّت عتبة مئة وفاة، في غضون 24 ساعة، وفق أرقام وزارة الصحة التي أكّدت تباطؤ انتشار الوباء. وأعلن وزير الصحة فخر الدين قوجة، في مؤتمر صحافي، وفاة 107 مصابين وتسجيل 4062 إصابة جديدة.

في هذه الأثناء، حذّرت منظمة الصحة العالمية من أن فيروس «كورونا» المستجد أكثر فتكاً بعشر مرات من الفيروس المسبب لإنفلونزا «إتش1 إن1»، التي ظهرت في آذار 2009 في المكسيك، داعية إلى رفع الحجر المنزلي «ببطء». وأقرّ المدير العام للمنظمة تيدروس أدهانوم غيبريسوس، في مؤتمر صحافي عبر الفيديو من جنيف، بأنّ «عهد العولمة يعني أنّ مخاطر معاودة ظهور الفيروس وانتشاره ستستمر». وأضاف: «في نهاية المطاف، سيكون من الضروري التوصل إلى لقاح دائم وفعّال، وتوزيعه لوقف انتشار العدوى بشكل كامل».

(رويترز، أ ف ب)

> **«الصحة العالمية»: عهد العولمة يعني أنّ مخاطر معاودة ظهور «كوفيد ـ 19» وانتشاره ستستمر**

هل بدأ الصراع بين صويلو وألبيرق؟

«كورونا» يهزّ «العدالة والتنمية»

محمد نور الدين

لم يتأخّر فيروس كورونا في تفجير الوضع السياسي والاجتماعي في تركيا، فقد تصرّفت حكومة حزب «العدالة والتنمية» برئاسة رئيس الجمهورية، رجب طيب إردوغان، على أساس أن البلاد قد تكون بمنأى عن وصول «كورونا» إليها، في وقت كان يتفشّى فيه بصورة مخيفة في معظم البلدان. ما كان يفاقم الشكوك في الأرقام التي كانت تعلنها الدولة، خاصة أنها تقع على مفترق طرق عالمي كبير، ما يعني أنها الوسيلة الأقصر للفيروس لينتشر عبر العالم. وفي النتيجة أنه من المستحيل ألا تتأثّر بالوباء. استمرّت تركيا في التصرّف كأنها خارج ما يجري حولها، وفجأة أعلنت أوّل إصابة فيها منتصف آذار/مارس الماضي. رغم ذلك، كانت تدابير الحكومة تعكس رؤية المكابر الذي لا يزال يعتقد أن اتخاذ تدابير قاسية لا مبرّر له. فلم تُغلق المواصلات الجوّية والبحرية والبرية إلا تدريجياً، ولم يُفرض حظر التجوّل والحجر في المنازل إلا في وقت متأخّر وأحياناً كثيرة جزئياً.

المهزلة الكبرى كانت مساء الجمعة الماضي، عندما أعلن وزير الداخلية، سليمان صويلو، حظر تجوّل تاماً في البلاد ليومين بدءاً من الساعة 12 ليلة الجمعة ـ السبت. لكن بيان صويلو أُعلن قبل ساعتين فقط من الموعد المحدّد لبدء الحظر، ما فاجأ معظم العائلات التي لم تتحسّب لذلك. فنزل الناس إلى محال المواد الغذائية، ولا سيما الأفران التي شهدت تجمّعات هائلة نقلتها مباشرة وسائل الإعلام، وربما ستكون من أسباب ارتفاع الإصابات في الأيام المقبلة. كان ذلك ذروة الاستهتار بالمصلحة العامّة وبصحّة الناس، وخصوصاً أن وتيرة الارتفاع في الإصابات في الأيام القليلة التي سبقت حادثة الجمعة كانت بمعدّل خمسة آلاف كل يوم، وبدت تركيا كأنها تخوض سباقاً نحو تصدّر الدول الأكثر إصابة في العالم، إذ لامست أمس 65 ألف إصابة وحوالى 1400 وفاة.

ومساء الأحد فجّر صويلو قنبلة كبيرة بتقديم استقالته إلى إردوغان، معترفاً بخطأ التوقيت، ومتحمّلاً مسؤولية الهرج والمرج الذي أحدثه قراره الفجائي بحظر التجوّل، طالباً من الرئيس أن «يغفر له». قرار صويلو فاجأ الجميع، وخصوصاً أنه من الأسماء الوازنة داخل الحزب والحكومة، ولا سيما بعد أن فرغ الحزب من قياداته المؤثرة لخلافاتهم مع إردوغان، بعدما كان يفترض أن تتوجّه الأنظار إلى أداء وزير الصحّة، فخر الدين قوجه، بل أكثر من ذلك، إلى أداء رئيس الجمهورية الذي تولّى منذ البداية «إدارة الأزمة» في اتجاهات متعدّدة تخدم أساساً إدامة سلطة «العدالة والتنمية». إردوغان، في خضمّ انشغال الجميع بـ«كورونا» كان يقارب الأزمة من زاوية مدى تأثيرها في صورته وسلطته. فانتهز الخطر القائم ليحقّق ما يعتقد أنه «مكاسب» منها:

ـ إقالة رؤساء بلديات أكراد منتخبين وتعيين قائمقامين ومحافظين هم أساساً معيّنون من «العدالة والتنمية» مكانهم.

ـ منع أحزاب المعارضة والبلديات المعارضة من جمع المساعدات المالية وغير المالية لمساعدة العائلات الفقيرة ممن أصبحوا متعطّلين عن العمل نتيجة الحجر المنزلي وحصر جمع المال في الحكومة بعد اتهامات للمعارضة بأنها تريد خلق «كيان موازٍ» (في هاتين القضيتين كان القرار يحمل توقيع صويلو).

ـ فتح قضية جمال خاشقجي وتوجيه الاتهام إلى السعودية.

ـ تلزيم قنال إسطنبول بين البحر الأسود وبحر مرمرة، وهو مشروع ضخم ومكلف جداً وله تبعات اقتصادية وسياسية محلية وخارجية كبيرة، رغم الخلاف على المشروع بين الحكومة والمعارضة.

تباينت الآراء في تقييم عوامل الاستقالة، إذ يمكن لصويلو أن يستقيل رغم معارضة إردوغان، وكيف يمكن له أن يعود عن استقالته فور طلب الرئيس منه؟ المعارضة وجدت في الاستقالة محاولة من الأخير لتقديم كبش فداء عن عشوائية التدابير التي أفضت إلى تحوّل البلد إلى بؤرة وباء، فحمّل صويلو المسؤولية. لكن ردود الفعل المجمعة على مسؤولية إردوغان دفعت الأخير إلى الإيعاز لصويلو بالتراجع عن الاستقالة لأن القرار النهائي، وفق الكاتب المنفي في ألمانيا جان دوندار، بيد رئيس الجمهورية وليس أيّ مسؤول آخر.

رئيس حزب «الشعب الجمهوري»، كمال كيليتشدار أوغلو، قال إن «استقالة صويلو هي لإنقاذ رأس إردوغان، ولا أعتقد أن صويلو يتخذ القرار بمفرده». كما وصفت ميرال آقشينير، وهي رئيسة «الحزب الجيّد»، ما يدور في رأس الرئيس، بالقول: «إن نفس إردوغان اشتهت أن يفرض حظراً للتجول فأعلن فجأة حظر التجول... هكذا من دون أيّ علم أو عقل أو خطة أو برنامج! لم تكن هناك جدّية في أيّ شيء». كل الجهود التي حاولنا أن نتقدّم بها شيئاً فشيئاً ذهبت سدى خلال ساعتين». أما صحيفة «جمهورييت»، فوصفت ما جرى بأنه من «الأعيب السراي». الاستقالة ورفضها كانا أيضاً مثار سخرية كثيرين، في مقدّمهم الرئيس السابق للجمهورية ورفيق درب إردوغان السابق، عبد الله غول، الذي غرّد، بعد تراجع صويلو عن الاستقالة، قائلاً: «لقد استمتعنا فعلاً بالفيلم. أهنئ الممثّلين. لقد لعبوا أدوارهم بصورة رائعة».

في المقابل، نقل عبد القادر سيلفي، الموالي لإردوغان، في صحيفة «حرييت»، أن صويلو التقى بإردوغان قبل الاستقالة. ورغم اعتراض الأخير، أعلن الأول استقالته أمام الرأي العام. وهذا فتح الباب واسعاً أمام تحليلات من كتّاب إسلاميين موالين لـ«العدالة والتنمية»، أبرزها للكاتب المعروف محمد علي ديليباق، في صحيفة «عقد»، حيث أعاد كل ما جرى إلى صراع داخل «العدالة والتنمية»، والصراع على من يرث إردوغان، بين وزير الداخلية ذي الأدوار المركزية بعد محاولة الانقلاب العسكري، وبين صهر إردوغان براءت البيرق الذي يدير ملفات مالية واقتصادية مهمّة. يقول ديليباق إن صويلو، سواء بقي أم ذهب، هو «رقم صعب في الحزب، وله لوبي مؤثّر في كل مفاصل الدولة ولا سيما على الصعيد الإداري والأمني». وينهي مقالته: «من الصعب ضبط صويلو داخل الحزب كما من الصعب ضبطه خارجه... والمياه المتدفّقة داخل العدالة والتنمية لن يكون من السهل إيقافها»، مذكّراً بأن تركيا بعد «كورونا» ستكون بالتأكيد أكثر هشاشة.

وجدت المعارضة في الاستقالة محاولة من إردوغان لتقديم كبش فداء عن عشوائية التدابير (أ ف ب)

على الغلاف

2,4 مليار خسرها أبراموفيتش

تشلسي أمام عاصفة جديدة

أدّى انتشار فيروس كورونا المستجد إلى إيقاف جميع الأنشطة الرياضية في مختلف دول العالم، ما انعكس سلباً على رجال الأعمال ومُلّاك الأندية. خسائر متفاوتة نال منها مالك تشلسي رومان أبراموفيتش حصّة الأسد بخسارة وصلت إلى 2.4 مليار دولار، وهو الأمر الذي يطرح علامات استفهام حقيقية حول مستقبل النادي اللندني

حسين فحص

في 2003، قرّر الملياردير الرّوسي رومان أبراموفيتش الاستثمار في عالم كرة القدم، فاشترى نادي تشلسي الإنكليزي بعد أن رأى فيه أرضاً خصبة للربح نظراً إلى موقعه الجغرافي المميز إضافة إلى امتلاكه شعبيّة جارفة في العاصمة الإنكليزية لندن.

سنوات قليلة تحوّل خلالها تشلسي من نادٍ يطمح لبلوغ المقاعد الأربعة الأولى إلى أحد أفضل الأندية في إنكلترا، ليعتاد بعدها اعتلاء منصّات التتويج المحلّية. سياسات عديدة قام بها أبراموفيتش بهدف إيصال فريقه إلى القمة، بدءاً من البذخ في أسواق الانتقالات وصولاً إلى التغيير المستمر للطاقم التدريبي. الاستثمارات الكبيرة للمالك الروسي حجّزت مكاناً أوروبياً للنادي، خاصّة بعد تتويجه ببطولة دوري الأبطال عام 2012، وبطولة الدوري الأوروبي لنسختي 2013/2012 و2019/2018. ثبّت النادي مكانه على الخريطتَين المحلية والأوروبية، وبات جاهزاً لمقارعة الكبار، إلا أن الصدمة جاءت من أبراموفيتش نفسه. الملياردير الروسي أهمل النادي بعد مشاكل كثيرة شخصية عاشها في لندن. تراجع الاستثمار في الفريق، وهكذا بدأ البلوز يتخبّط تبعاً لتداعيات كلّ موسم، غير أنه لم يتبعد كثيراً عن أندية الصدارة، خاصة على الصعيد المحلي.

في كثير من المحطات، أثبتت إدارة تشلسي نجاحها في تجاوز العقبات التي واجهتها. رغم التغيير المستمر للمدربين، واعتماد سياسة التقشّف في استقدام الصفقات خاصةً بعد التتويج بدوري الأبطال، استمر النادي بحصد الألقاب بفعل السياسات الاستثنائية. واجه تشلسي هذا الموسم أحد أصعب التحديات له، وذلك بعد أن مُني بعقوبة تحرمه من التوقيع مع أي لاعب لمدة سوقَي انتقالات (شتوي وصيفي)، وذلك بسبب مخالفته قواعد «الفيفا» بالتوقيع مع اللاعبين الشباب. رغم ذلك، تجاوزت الإدارة هذه العقبة إثر اعتمادها على لاعبي الأكاديمية المميزين، ليحتلّ المركز الرابع في الدوري المحلي إضافة إلى وصوله إلى دور الـ16 في دوري الأبطال قبل تعليق النشاط الكروي.

> قد يلجأ رومان ابراموفيتش إلى بيع النادي بعد أزمة فيروس كورونا

وفي الفترة الماضية قرّرت محكمة التحكيم الرياضي «كاس» تخفيف العقوبة الموقعة على تشلسي والسماح له بإبرام تعاقدات اعتباراً من سوق الانتقالات الشتوية للموسم الحالي. هكذا، تسنّى لمدرب الفريق فرانك لامبارد «نظرياً» صرف قرابة 150 مليون يورو على التعاقدات الشتوية، نظراً إلى عدم إبرامه أيّ صفقة في الصيف الماضي إضافة إلى عدم صرف عائدات المشاركة في دوري الأبطال وعائدات بيع اللاعبَين، على رأسهم إيدين هازارد والفارو موراتا. رغم ذلك، لم يستقدم الفريق أيّ لاعب وفضّل الاستمرار على أبناء الأكاديمية، مكتفياً بالتوقيع مع لاعب أياكس حكيم زياش على أن يأتي مطلع الموسم المقبل.

في ظلّ الطفرة المالية، توقّعت الصحف الإنكليزية قيام تشلسي بأفضل سوق انتقالات له مطلع الصيف المقبل، غير أن تداعيات الفيروس المستجد قد تحول دون ذلك.

بحسب صحيفة Moscow times الروسية، خسر مالك نادي تشلسي رومان أبراموفيتش قرابة 2,4 مليار دولار إثر تداعيات الفيروس. رغم أن ثروته لا تزال تبلغ 10,95 مليارات دولار، قد تؤدي الخسارة إلى تداعيات سلبية على تشلسي، وربما قد تمتد إلى بيع النادي حتى. الكثير من المشاكل تعرّض لها أبراموفيتش في السنوات الماضية، كان أبرزها منعه دخول إنكلترا إثر خلافات سياسية مع روسيا، ليغيب بذلك عن ملعب ستامفورد بريدج منذ عام 2018. بعدها، انهالت العروض على أبراموفيتش لبيع النادي، خاصة بعد أن أوقف العديد من استثماراته داخل إنكلترا، ومنها عملية ترميم ملعب الفريق التي كانت تُقدّر بـ500 مليون يورو، غير أنه رفض كلّ العروض.

في ظلّ الخسائر الكبيرة أخيراً، قد يلجأ رومان إلى بيع الفريق. المستثمرون في حالة تربّص لأيّ قرار يُصدره الملياردير الروسي، الذي ينتظر بدوره انحسار كورونا لمعاينة الأضرار.

اشترى ابراموفيتش نادي تشلسي عام 2003 (عن الويب)

بوغبا يستغرب الانتقادات رغم غيابه عن الملاعب

أعرب لاعب الوسط الفرنسي بول بوغبا أمس الثلاثاء عن استغرابه الانتقادات التي يتلقاها دائماً، رغم غيابه عن معظم الموسم بسبب الإصابة. واقتصرت مشاركة اللاعب البالغ من العمر 27 عاماً على ثماني مباريات فقط هذا الموسم مع فريقه مانشستر يونايتد الإنكليزي بسبب إصابة متكرّرة في الكاحل. وكان قائد ومدرب ليفربول السابق الاسكتلندي غريام سونيس أحد أكثر منتقدي بوغبا صراحة منذ عودته إلى يونايتد عام 2016 قادماً من يوفنتوس الإيطالي مقابل مبلغ قياسي حينها بلغ 89 مليون جنيه إسترليني (112 مليون دولار).

وردّ الفرنسي أنه لا يعرف من يكون سونيس، وقال للمدونة الصوتية (بودكاست) الرسمية لمانشستر يونايتد: «لم أكن أعرف حتى من هو، حقاً. سمعت أنه كان لاعباً رائعاً وشيئاً من هذا القبيل. أنا أعرف الوجه ولكن (ليس) الاسم. كما قلت أنا لست شخصاً يشاهد الكثير منهم (المحللين الكرويين)، أشاهد الكثير من كرة القدم لكنني لا أبقى بعد المباراة للاستماع إلى ما يقولونه. أحب التركيز على كرة القدم».

ويُعد سونيس (66 عاماً) من اللاعبين البارزين في الملاعب الإنكليزية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، إذ فاز مع ليفربول بكأس الأندية الأوروبية البطلة (دوري أبطال أوروبا بصيغته السابقة) ثلاث مرات (1977-1978 و1980-1981 و1983-1984) وبالدوري المحلي خمس مرات (1978-1979 و1979-1980 و1981-1982 و1982-1983 و1983-1984)، كما شهدت مسيرته التدريبية عدة ألقاب مع أندية رينجرز الاسكتلندي وليفربول وغلطة سراي التركي.

وردّ لاعب منتخب اسكتلندا السابق على بوغبا في تصريح لقناة «سكاي سبورتس»: «أنا سعيد بذلك (مسيرته وشهرته). أقدم قوّل في كرة القدم يتبادر إلى الذهن هو «ضع ميدالياتك على الطاولة»، وأنا لديّ طاولة كبيرة».

ولم تأت عودة بوغبا إلى «أولد ترافورد» على قدر التوقّعات، رغم فوزه مع الفريق بالدوري الأوروبي (يوروبا ليغ) وكأس الرابطة في موسمه الأول تحت قيادة البرتغالي جوزيه مورينيو.

وكان الموسمان التاليان سيئين ما أسفر عن إقالة البرتغالي في كانون الأول/ديسمبر 2018.

وبعد سلسلة قصيرة من المباريات الناجحة في مستهلّ الفترة التي تسلّم فيها النروجي أولي غونار سولسكاير مسؤولية تدريب «الشياطين الحمر»، عانى بوغبا من تراجع مستواه ولياقته البدنية. واعتبر اللاعب الفائز مع «الديوك» بكأس العالم 2018 في روسيا، أن الانتقادات التي وُجهت له، ولا سيما في ظل غيابه عن معظم هذا الموسم، غير مبرّرة، موضحاً: «من الجيد سماع أشياء جيدة بدلاً من الأشياء السيئة، لكن عندما تلعب كرة القدم، فأنت تعرف نفسك. الأمر يتعلق بما يريده مدربك وزملاؤك في الفريق، والباقي مجرّد كلام».

وأضاف: «أعتقد أنهم (النقاد والمحللون) يفتقدونني، لا أعرف؟ أنا لست شخصاً يتابع دائماً قناة سكاي سبورتس نيوز. عندما تعرف كرة القدم، لا تحتاج إلى أن يخبرك أحد بما يحدث. ربما ساقابلهم في يوم من الأيام وأسألهم لأنني أريد حقاً أن أعرف، لماذا؟».

(أ ف ب)

لم تأت عودة بوغبا إلى «اولد ترافورد» على قدر التوقّعات

كرة قدم من دون جمهور!

عودة قريبة للدوريات الأوروبية

يعتبر الدوري الالماني لكرة القدم من أكثر البطولات الاوروبية التي يدور نقاش جدي بشأن موعد عودة استئناف البطولة، في ظلّ حديث عن أن العودة قد تكون أمام مدرجات خالية بسبب أزمة كورونا. وفي هذا الإطار أيضاً، خرج العديد من التقارير في إيطاليا التي أكدت أن عودة الدوري ليست بعيدة، إلا أن الثابت هو غياب الجماهير عن الملاعب لفترة طويلة قد تصل الى موسمين

يكثر الحديث أخيراً عن احتمال عودة مباريات كرة القدم في أوروبا، وتحديداً في الدوريات الخمسة الكبرى (ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، إنكلترا وإسبانيا)، إلا أن المشكلة الكبرى تكمن في إيجاد صيغة واضحة وآمنة، للحد من انتشار فيروس كورونا. في إيطاليا كثرت التقارير أخيراً عن احتمال عودة المباريات في الدرجة الأولى، ولكن من دون جمهور. جميع التقارير التي تناقلتها وسائل الاعلام العالمية كانت تؤكد أن عودة المباريات في حال تمت في أيار/مايو أو حزيران/يونيو فإنها ستكون من دون جمهور. ونقل الاعلام الايطالي عن مصادر مقربة من اتحاد الكرة قولها، إن احتمال غياب الجمهور عن الملاعب الايطالية قد يستمر لأكثر من موسم كامل، وبالتالي فإن المباريات التي ستلعب في 2020 وحتى 2021 ستكون من دون جمهور. ويرجح القرار الايطالي في هذا الشأن له خطر انتشار الفيروس، اضافة الى المباراة الشهيرة التي لعبت قبل فترة التوقف بين اتالانتا وفالنسيا على ملعب سان سيرو في دوري الأبطال، ووصفت بالقنبلة البيولوجية، حيث أدت الى تسريع انتشار الفيروس في إيطاليا وإسبانيا بعد أن حضرها أكثر من 40 الف مشجع، وكان بينهم العديد من المصابين.

ألمانيا تستعد للعودة

من جهتها، أعلنت رابطة الدوري الالماني لكرة القدم أنها ستتخذ قراراً بشأن أمكانية معاودة نشاط الدوري المحلي للدرجتين الاولى والثانية من دون جمهور في اجتماعها المقرر في 23 نيسان/ابريل الحالي.

وكان مقرراً أن تجتمع الجمعية العمومية للرابطة يوم الجمعة المقبل، لكنها أصدرت بياناً أمس الثلاثاء جاء فيه: «الهدف من هذا التأجيل هو منح المزيد من الوقت للأندية والرابطة للاستعداد من أجل اتخاذ القرارات المقبلة». وتوقف نشاط الدوري حتى 30 نيسان/ابريل حتى الآن بسبب تفشي فيروس كورونا.

وقبل اتخاذ أي قرار، يتعين على السلطات الكروية الالمانية انتظار قرارات السلطات السياسية، حيث من المقرر أن تتخذ المستشارة أنجيلا ميركل، الى جانب رؤساء 16 ولاية إقليمية، اليوم الاربعاء، قراراً في ما يتعلق بقيود الحجر الصحي التي بدأت في منتصف آذار/مارس وتنتهي في 19 الحالي.

وكان وزير الرياضة ينز سباهن لمح بحذر الى إمكانية «العودة مرحلياً الى الوضع الطبيعي»، لكن اجتماع اليوم سيحدد الى حد بعيد الخطوط العريضة للأسابيع المقبلة. على أي حال، فإن إمكانية استئناف اللعب ستكون من دون جمهور، لأن الملاعب وصالات العروض لن تفتح أبوابها أمام العامة على مدى أشهر عديدة».

ولم يتغير موقف رابطة الدوري الالماني منذ أسابيع عديدة، حيث اعتبرت أنه تتعيّن معاودة النشاط في البوندسليغا عندما تمنح السلطات الضوء الأخضر بذلك، من دون جمهور إذا اقتضى الأمر. والهدف من كل ذلك هو الحصول على اكبر نسبة من حقوق النقل التلفزيوني في المراحل التسع المتبقية من أجل تحاشي كارثة اقتصادية تهدد الكثير من الأندية.

وقال رئيس الرابطة كريستيان سيفيرت، «سنكون جاهزين»، لكنه أشار الى أن الاولوية المطلقة هي في اتباع الارشادات الصحية من السلطات الحكومية، وقال في هذا الصدد «يجب ألا نعطي الانطباع بأن كرة القدم تعيش في عالمها الخاص ولا تكترث للواقع».

> أكد العديد من التقارير الايطالية أن غياب الجمهور قد يستمر لأكثر من سنة

ويتزامن موعد اجتماع رابطة الدوري الالماني مع موعد اجتماع الاتحاد الاوروبي لكرة القدم (ويفا) الذي سيجتمع أيضاً في 23 نيسان/ابريل من أجل تنسيق مواعيد لمسابقتي دوري ابطال اوروبا والدوري الاوروبي (يوروبا ليغ) التي توقفت بسبب وباء كورونا.

ولم ينحصر الحديث عن غياب الجمهور بما قيل سابقاً على لسان وزير الرياضة الألماني، فقد كان هناك موقف مماثل لرئيس الأكاديمية الوطنية الألمانية للعلوم جيرالد هاوغ، الذي تحدث عن امكانية حرمان مشجعي كرة القدم من مؤازرة فرقهم في الملاعب لمدة عام ونصف. وقال رئيس أكاديمية «ليوبولدينا» للعلوم التي تستشيرها الحكومة لاتخاذ القرارات المرتبطة بإجراءات السيطرة على تفشي فيروس «كوفيد-19»، إن إغلاق الملاعب والقاعات لمدة 18 شهراً إضافياً «سيكون حكيماً بالتأكيد».

وأشار في مقابلة مع القناة العامة «إيه آر دي» الى أنه «سنرى إذا ما كان الإبقاء على حظر التجمعات سيستمر لمدة عام ونصف، علينا أن ننتظر. هناك تقييمات أكثر تفاؤلاً، لكنه سيستمر بالتأكيد لعدة أشهر إضافية، وقد نصل الى عام ونصف».

وتم إغلاق القاعات والملاعب منذ منتصف آذار/مارس في جميع أنحاء ألمانيا. وقبل أسبوع، رأى هانزي فليك، مدرب بايرن ميونيخ حامل لقب الدوري الحالي، أن الملاعب الفارغة في ألمانيا «مسألة يجب أن تعتاد في حال استؤنفت منافسات البوندسليغا مطلع أيار/مايو المقبل كما هو متوقع». وقال فليك في مؤتمر صحافي عبر الفيديو، غداة استئناف أغلب أندية الدوري تدريباتها مع العديد من الاحتياطات بعد توقف لقرابة شهر، «يجب أن نكون متضامنين مع الإجراءات المتخذة» لمواجهة جائحة كورونا المستجد.

ومن جهتها كشفت صحيفة بيلد الأكثر شعبية في البلاد أن 239 شخصاً فقط سيسمح لهم بالحضور في كل مباراة في الدوري، ويقتصر ذلك على اللاعبين والجهاز الفني والأمن والحكام ووسائل الإعلام.

وعلى ضوء هذه التطورات تواصل أندية عديدة في البوندسليغا تدريباتها الجماعية (مع اتباع شروط الابتعاد لمتر ونصف متر بين اللاعبين)، بينها بايرن ميونيخ وشالكه، فيما رفض بعض الأندية العودة الى التدريبات خشية انتشار الفيروس.

وكان بعض الاندية الالمانية قد رفع الصوت أخيراً نتيجة الخسائر الاقتصادية الكبيرة الناتجة عن التوقف، فما كان من أندية بايرن ولايبزغ وبروسيا دورتموند إلا أن قدمت لها المساعدة المالية من أجل تخطي هذه المرحلة.

(الأخبار)

الدوري الفرنسي في حزيران

ذكرت صحيفة ليكيب الفرنسية، أن اتحاد الكرة في فرنسا يناقش استئناف المسابقة في الثالث أو السابع عشر من حزيران/ يونيو المقبل، وإن كان الموعد الثاني هو الأرجح. وفي تقرير لها، نقلت الصحيفة معلومات عن منظمي دوري الدرجة الأولى الفرنسي لكرة القدم مفادها أنه في حال استكمال الدوري في حزيران فسيكون كل فريق بحاجة إلى خوض مباراة كل ثلاثة أيام حتى يمكن استكمال الموسم بحلول 25 تموز/ يوليو، ثم إقامة المواجهات الفاصلة للصعود والهبوط بحلول الثاني من آب/ أغسطس. وقالت الصحيفة أيضاً إن أعضاء رابطة الدوري صوّتوا يوم الجمعة الماضي على تأخير انطلاق الموسم المقبل لمدة أسبوعين حتى 23 أغسطس آب، لكن يبقى هذا القرار في حاجة إلى تصديق من الاتحاد الفرنسي للعبة. ووفقاً للمعلومات، فإن نهائي كأس فرنسا بين باريس سان سوانت إيتيان سيقام في 27 حزيران، بينما سيقام نهائي كأس الرابطة بين سان جيرمان وأولمبيك ليون في 11 تموز.

سيُسمح لـ239 شخصاً فقط بالحضور في كل مباراة في الدوري الالماني

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدر الحسنوك: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 01/666314 ـ 15، 03/828381
■ الموقع الالكتروني: www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل: /AlakhbarNews، @AlakhbarNews، /alakhbarnews-paper

غياب دولة القانون وراء الهالة المصطنعة حول حاكم مصرف لبنان

وسام اللحام *

منذ 17 تشرين الأول المنصرم، ارتفعت وتيرة إصدار حاكم مصرف لبنان لقرارات متنوعة تهدف إلى «تنظيم» العلاقة بين المصارف وزبائنها، وتحديد آليات مختلفة لاحتساب سعر صرف الليرة اللبنانية. إن تدخل الحاكم المتزايد من دون وجود ضوابط قانونية واضحة ترعى الأحكام التنظيمية التي تنص عليها هذه القرارات، يطرح مسألة الطبيعة القانونية لهذه الأخيرة، ومدى امكانية الطعن فيها من أجل حماية المودعين. وقد تجلى هذا الأمر بشكل واضح في القرار الأساسي الرقم 13215 الذي اتخذه حكم مصرف لبنان بتاريخ 3 نيسان/ ابريل 2020، المتعلق بالاجراءات الاستثنائية حول السحوبات النقدية، والذي يستحدث مفهوم «الحسابات الصغيرة» بشكل اعتباطي. كما أن الحاكم، من أجل تطبيق هذا القرار، أصدر في التاريخ نفسه القرار الأساسي الرقم 13216 الذي أنشأ منصة إلكترونية تضم مصرف لبنان والمصارف ومؤسسات الصرافة، كي تحدد سعر الصرف وفقاً لمعايير غامضة لا تؤدي إلى احترام المساواة بين المودعين الذين يوجدون في الوضعية القانونية ذاتها، لا سيما إذا كان سعر الصرف سيختلف من بنك إلى آخر.

وقد وصل الأمر إلى درجة إدلاء بعضهم بتصريحات تنم عن جهل مطبق بكل المبادئ القانونية، معتبراً أن لقب «الحاكم» إنّما يمنح صاحبه استقلالاً تشريعياً وتنفيذياً وقضائياً. هكذا يخال المرء أن مصرف لبنان بات دولة ذات سيادة، ومستقلة بشكل تام عن الجمهورية اللبنانية.

لذلك، بات من الضروري التذكير ببعض المبادئ الأساسية، كي نفهم الطبيعة القانونية لقرارات حاكم مصرف لبنان. ومن أجل التأكيد أن استقلال مصرف لبنان هو مبدأ ضروري بقدر ما يحافظ على سياسة مالية سليمة للدولة، وهو لا يمكن له أن يتعارض بأي شكل من الأشكال مع مصلحة البلاد العليا. وكما أن القانون أنشأ مصرف لبنان، يمكن للقانون أن يعدل من صلاحياته، لا بل له أن يلغي المصرف برمته وينشئ مؤسسة اصدار نقد جديدة، أو أن يمنح امتياز اصدار النقد لمصرف خاص، كما كان الحال قبل 1964 عندما تولى بنك سوريا ولبنان هذه المهمة.

إن توضيح هذه النقاط يتطلب تحديد الطبيعة القانونية لمصرف لبنان، وبالتالي معرفة الأسس التي ينطلق منها الحاكم لاتخاذ قراراته. بالفعل، إذا عدنا إلى قانون النقد والتسليف الصادر بالمرسوم الرقم 13513 تاريخ 1 آب/ أغسطس 1963، يتبين لنا أن المشترع أسبغ على مصرف لبنان طبيعتين مختلفتين، وفقاً لما جاء في المادة 13 من القانون المذكور، إذ أعلنت صراحة أن «المصرف شخص معنوي من القانون العام ويتمتع بالاستقلال المالي»، بينما أضافت لاحقاً أنه يعتبر تاجراً في علاقاته مع الغير، لذلك «لا يخضع لقواعد الإدارة وتسيير الأعمال وللرقابات التي تخضع لها مؤسسات القطاع العام». وبالتالي، أناط القانون بمحاكم بيروت دون سواها صلاحية النظر في جميع النزاعات بين مصرف لبنان والغير.

سيرجيو اغرافاليه - ألمانيا

> يتبيّن لنا أن مصرف لبنان هو شخص معنوي من القانون العام فيما أنشطته المصرفية مع القطاع الخاص تجعل منه تاجراً يخضع في تصرفاته للقانون الخاص

وعليه، يتبين لنا أن مصرف لبنان، بوصفه المصرف المركزي للدولة، هو شخص معنوي من القانون العام، فيما أنشطته التي يخضع فيها مصرف لبنان في علاقاته مع الغير كتاجر، بمفهوم الفقرة الثانية من المادة ذاتها، أي كشخص من القانون الخاص، فتخضع تصرفاته كسائر التجار لصلاحية المحاكم العدلية ومراقبتها. أما سائر الاعمال التي يتصرف فيها المصرف المركزي كسلطة عامة مكلفة بتسيير مرفق عام، فتبقى خارج ولاية القضاء العدلي، عملاً بمبدأ التفريق بين السلطتين القضائيتين الادارية والعدلية» (قرار رقم 278 تاريخ 1995/2/15).

ولما كان مصرف لبنان يمارس سلطة عامة اقتصادية (police économique) تنبع من طبيعته كشخص معنوي عام، فهو يتخذ قرارات أحادية نافذة وملحقة للضرر تخرج عن طبيعة العلاقات التي تحكم القانون الخاص، حيث تسود المساواة بين مختلف الأطراف.

علاوة على ما تقدم، نلاحظ أن القرار الأساسي الرقم 13215 يستند في بناءاته إلى المادة 70 من قانون النقد والتسليف التي تحدد مهام المصرف المركزي المختلفة. «وبما أن المشترع قد أعطى والحال هذه بموجب المادة 70 من قانون النقد والتسليف حاكمية مصرف لبنان وسائل تنظيمية (Moyens Réglementaires) لتنفيذ سياستها النقدية ومنحها امتيازات السلطة العامة (Prerogatives de puissance publique) لاتخاذ أعمال أو تدابير من جانب واحد، تنشئ بحد ذاتها واجبات والتزامات للأشخاص الثالثين، علماً بأن القانون الخاص لا يعرف مثل هذا النوع من التدابير» (مجلس شورى الدولة، قرار رقم 160 تاريخ 1993/12/6)، يتبين لنا أن القرار الأساسي المذكور هو ممارسة مباشرة لصلاحيات السلطة العامة التي أوكلها المشترع إلى مصرف لبنان، بغية تحقيق مهمّته التي يجب أن تهدف في نهاية المطاف إلى الحفاظ على المصلحة العامة.

وبما أن القرار الأساسي رقم 13216 يضع الأسس لتحديد سعر صرف الليرة اللبنانية بالنسبة إلى فئة معينة من الحسابات المصرفية، فهو يشكل تدبيراً اقتصادياً ومالياً له تداعيات أكيدة على النقد الوطني، من حيث قوته الشرائية. وبالتالي يكون المصرف المركزي قد اتخذ خطوة للتدخل في السوق بشكل فعال، وذلك استناداً لصلاحياته بوصفه جهة خوّلها القانون ادارة مرفق عام عبر سلطات خارقة (pouvoir exorbitant).

وبما أن القرار المذكور «متخذ بالاستناد إلى قانون النقد والتسليف، فهو من حيث طبيعته من عداد القرارات المتعلقة بالحفاظ على النظام العام» (قرار رقم 160 تاريخ 1993/12/6)، يكون هذا القرار خاضعاً لرقابة القضاء الاداري المتمثل في لبنان حالياً بمجلس شورى الدولة، بوصفه المحكمة الادارية العليا التي يعود لها مراقبة مشروعية هذا العمل وإبطاله لتجاوز حد السلطة.

إن التذكير بهذه المبادئ البديهية بات ملحّاً، لكون الهالة المصطنعة التي أحاطت بحاكم مصرف لبنان جعلت منه يتمتع خلال عقود طويلة بحصانة لا أساس قانونياً لها. ولا شك في أن سقوط هذه الهالة يعيد التذكير بواجبات الدولة ودورها الذي جرى تهميشه، من خلال استبدال منطق القانون والمؤسسات، بنظام الزبائنية الذي يقوم على سلطة الأمر الواقع لزعماء الطوائف الذين لا بقاء لهم إلا في ظل دولة ضعيفة.

*أستاذ جامعي

العنف الدمويّ ليس هو الحلّ في العراق

سمير طاهر *

ما سيرد في هذه المقالة لا يجرؤ شخص عاقل في داخل العراق على إعلانه، لأن إعلانه هذا الكلام في العراق ثمنه حياتك. ستُقتل كما قُتل أخيراً، مساء العاشر من آذار (مارس) 2020، اثنان من ناشطي مدينة العمارة (جنوب) إثر «خلاف في الرأي» بينهما وبين التيار الصدري في المدينة. كانا من خيرة مثقفي العمارة الوطنيين، لم يوفرا جهداً في التوعية بالوطنية العراقية، والتذكير بجرائم أميركا في العراق. كان أحد المغدورين (أب لثلاثة أطفال) قد اعترض على فرض الصدريين، بالعنف والبلطجة، إرادتهم على ساحة التظاهر، وكان يعلم عواقب هذا الاعتراض ويحسّ بأنه سيتم اغتياله قريباً. كالعادة أنكر جميع الأطراف مسؤوليتهم عن الجريمة.

لا يتشابه التيار الصدري في العراق وتنظيم الإخوان المسلمين المصري في نمط «القائد والقطيع» فقط، وإنما في السلوك خلال الانتفاضات الجماهيرية أيضاً. والمسمى «ركوب موجة الثورة». فسلوك «الصدريين» خلال الانتفاضة العراقية الأخيرة كثير الشبه بأسلوب الإخوان المسلمين خلال ثورة يناير في مصر (2011): دخول عناصر التنظيم إلى ساحات التظاهر كمشاركين، فيما قادتهم يمارسون، من وراء ظهر المتظاهرين، السمسرة السياسية مع السلطة «فوق!». وبفضل الطاعة العمياء، يصبح أنصار التنظيم ذراعاً تستخدمها القيادة لفرض الاتفاقات والسمسرات التي تعقدها مع السلطة، كأمر واقع في الشارع: فحين يجري الاتفاق على محاصصة للحكم بشرط إنهاء التظاهرات، تأمر قيادة التنظيم أنصارها باحتلال ساحات التظاهر. وعندها يخلع هؤلاء الأنصار، على الفور، رداء الثوار التنكّري ويستخدمون العنف، بما فيه الإجرام، لطرد بقية المتظاهرين، إخوة الأمس، من الساحات. حصل هذا السيناريو في كلا البلدين.

كان المشهد الغرائبي حاضراً في العراق، طوال أشهر التظاهرات: عناصر التيار الصدري مشاركون في التظاهرات، فيما تيارهم مشارك في الحكومة! في التظاهرات يهتف الصدريون ضدّ الفساد، وفي الحكومة يمارسونه! في التظاهرات يطالب الصدريون بسقوط المحاصصة الطائفية والقومية التي يشكل التيار أحد أركانها! غرائبية لا تضاهيها سوى غرائبية الردود التي تسمعها من أنصار التيار، وهم يدافعون دفاعاً أعمى حرفياً عن قائدهم، فيغيرون موقفهم أكثر من مرة في وقت قصير، تبعاً لتغيير «القائد» موقفه: هذا ما حصل خلال الشهرين الماضيين عندما تفاوض المتحاصصون «فوق!»، على أن يقبلوا تَرئيس الحكومة للشخص الذي يرشّحه مقتدى الصدر مقابل أن يخلصهم الأخير من كابوس التظاهرات. ومعروف ما حصل بعد ذلك من رفض المتظاهرين لمرشح الصدر لكونه، على عكس مطلبهم الرئيسي، آتياً من داخل ماكينة الفساد الحاكمة. لكن اللافت هو أن آلية «القائد والقطيع» التي اشتغلت في هذه القضية قد بلغت مستوى عالياً من الكوميديا: فعندما صار الصدر يطلق، في موقع تويتر، تغريدات يناقض بعضها البعض الآخر تبعاً للشدّ والجذب في مفاوضاته مع التنظيمات الأخرى، وقع أنصاره في تشويش إذ كان عليهم أن يغيروا مواقفهم وهتافاتهم في ساحات التظاهر مراتٍ عدّة في اليوم الواحد!

في الفترة الماضية، كانت أصابع الاتهام في عمليات الاغتيال والخطف والتعذيب تتوجه صوب «الميليشيات» (المنضوية تحت اسم الحشد الشّعبي) وليس التيار الصدري، بما أن كثيراً من الصدريين كانوا مشاركين في التظاهرات. لكن اغتيال قاسم سليماني في 3 كانون الثاني/ يناير الماضي، أدى إلى تقارب هذين الطرفين واتفاقهما على «إنهاء مشكلة التظاهرات». هذا التطور، إضافة إلى أعمال البلطجة ـ بما فيها الضرب بالساكين ـ التي صار الصدريون يرتكبونها يومياً في ساحات التظاهر، وتهديدات الصدريين ـ والصدر نفسه ـ بكل صراحة «بالعودة» إلى نشاطهم المرعب الذي صبغ العراق كله بالدم عام 2006، كلّ هذا يطرح علامات استفهام حول مسؤوليّة التيار في بعض عمليات الاغتيال الأخيرة. أما في جريمة الاغتيال الأخيرة في مدينة العمارة فالمعطيات تقود إلى ما هو أقوى من الاشتباه.

هنا، يطرح سؤال مشروع نفسه: هل هذا هو الحل الذي اتفقت عليه تنظيمات نافذة، مالكة للسلاح والسلطة، لإنهاء الاحتجاجات؟ وذلك طبعاً بصرف النظر عمّا نسمعه في وسائل الإعلام من وعود سخية، إنما فارغة من المعنى، لإصلاح الأوضاع الداخلية. وربما يتمكن الحل الدموي من القضاء على التظاهرات في نهاية المطاف، لكن هل سيكون هذا حلاً للأزمة؟ إن مشكلة الحل الدموي أنه لا يحل شيئاً. فهو قد يقضي على التعبير السياسي عن الغضب العام، لكنه لا يقضي على الغضب نفسه، لأن الأخير متولّد عن أوضاع سيئة وعلاجه هو إزالة أسبابه وليس إزالة نتائجه.

إن إزالة نتائج التذمّر الشعبي بدلاً من معالجة أسبابه هي عبث محض، وإهدار للجهود فضلاً عن كلفتها الإنسانية المؤلمة. هذا، فقد سبق أن تمّ القضاء على تظاهرات مماثلة في السنوات السابقة، لكن ها هي تتجدّد الآن، لأن الأوضاع مذّاك لم تتحسن ومسيرة الفساد والنهب استمرت كما هي. إن المطلب الذي تطرحه القوى الحاكمة مطلب تعجيزي، وهو أن يُسمح لها بمواصلة السرقة من دون أن يفتح المسروق فمه بالاعتراض، ومن يفتح فمه يُقتل.

هل تتحجّج القوى الحاكمة، في قمع تظاهرات سلمية بأساليب لا إنسانية، بحجّة أن بعض الناشطين في التظاهرات يستغلون الغضب العام ويوجهونه سياسياً صوب التأثير في ميزان الصراع الأميركي ـ الإيراني على الأرض العراقية؟ إن هذه المعلومة صحيحة بحدّ ذاتها؛ لكنها، أولاً، لا تعطي الحق، في أيّ حال من الأحوال، بارتكاب القتل والاعتداء على مواطنين عزّل، وثانياً تحمل في طياتها الحل البسيط: جرّد هؤلاء الوكلاء الأميركيين من حجتهم وذلك بالبدء بإصلاح جدي، وجذري، للأوضاع، وهو ما بُحّ صوت المرجع الشيعي الأعلى، علي السيستاني، في الدعوة إليه بلا جدوى ولا مجيب.

> إن إزالة نتائج التذمّر الشعبي بدلاً من معالجة أسبابه هي عبث محض، وإهدار للجهود فضلاً عن كلفتها الإنسانية المؤلمة

إضافة الى ذلك، يقوّض الحل الدموي إمكانية الحلول الاصلاحية ويخذل الناشطين الوطنيين الداعين إلى التحول السلمي إلى دولة السيادة الوطنية. لأن العنف يزرع إحساساً ثأرياً في نفوس الآلاف ممن فقدوا شباباً أعزاء عليهم، ولن يرضوا باقل من محاكمة القتلة. بعبارة أخرى، في حين تظن القوى الحاكمة أنها، بحلّها الدموي، تطفئ بركان الغضب الجماهيري ففي الواقع هي تزيده اشتعالاً؛ وحتى إذا خمد هذه المرة، بالإجرام والسمسرة السياسية، فلا يعرف أحد متى ينفجر مرة أخرى، ولا أحد يمكنه أن يتوقع حجم قوته التدميرية المقبلة وما إذا كان، عندئذ، سيُبقي شيئاً أو أحداً مما وممن يوجد الآن في العراق.

إذاً لماذا الإصرار على هذا الحل؟ وما هي الحقيقة التي تختفي وراء الحجج المبرّرة له؟ الجواب ليس موجوداً في أفواههم ولا خطاباتهم، فهم لا يُصدقون. الجواب ـ بصراحة ـ موجود في جيوبهم.

*كاتب عراقي

قرارات الزمن الصعب

بشارة مرهج *

على الرغم من عدم اكتمال الصورة بعد، إلا أنّ الخطوط العريضة لبرنامج الإصلاح المالي الذي تعدّه الحكومة، تشي بأنّ القائمين عليه يعيشون في عالم افتراضي قوامه الأرقام المجرّدة والأحلام المستحيلة، وليسوا على معرفة حقيقية بالواقع اللبناني بمعطياته وتعقيداته، ولا بمزاج الناس الذين يشعرون بالسخط والمرارة جرّاء الاستهانة بهم وتركهم فريسة الجشع المصرفي، الذي يضغط على الحكومة لاعتماد خيارات معاكسة للتي وعدت بها، والتجرّؤ مرة أخرى على إيداعات المواطنين والتراجع أمام طرفي المنظومة التي جففت السوق من الأموال، وحوّلت الدولة إلى مزرعة لصرف النفوذ ومراكمة الثروات.

وبينما تسعى الحكومات في العالم، اليوم، إلى ابتكار وسائل وأساليب لحماية المواطنين وتمكينهم من مواجهة الصعوبات الاقتصادية المتزامنة مع انتشار فيروس «كورونا»، تتهيّأ أطراف حاكمة في لبنان للسطو على ما تبقى من أموال الناس، التي تبخّرت مع أموال الدولة، غير مبالين بالانعكاسات السلبية التي تزيد من مرارة عيش الطبقات الشعبية وتزيد من مخاطر انفجار العنف داخل المجتمع.

إنّ الحل الممكن للأزمة الخانقة التي يعيشها لبنان ودولته، لا يمكن في ظل الظروف والمعطيات القائمة أن يكون حلاً تكنوقراطياً بحتاً، وإنّما ينبغي أن يأتي ضمن رؤية سياسية اقتصادية اجتماعية شاملة تأخذ بعين الاعتبار أهمية وضرورة فهم واقع المجتمع وأوضاعه وتطلّعاته «على صعيد كلّي كما على صعيد جزئي» ضمن الثوابت والمتغيّرات المرتقبة إقليمياً ودولياً.

فإذا كان على الدولة خدمة السوق بمعناها الواسع، فهي معنية بالمقابل بخدمة المجتمع وحمايته من الفوضى والأوبئة والاحتكار والفساد. ومن هنا، فإنّ أيّ برنامج إصلاحي عصري يجب أن يؤكد على، ويتأكد من، سلامة الإدارة وكفاءتها وقدرتها على تحقيق الإصلاح بإصلاح ذاتها أولاً، أو بفرض الإصلاح عليها من قبل حكومة جريئة ملتزمة تسعى بجدية لتحقيق العدالة والاستقرار والتنمية المستدامة على أساس الإقرار باستقلالية القضاء واعتماد الضرائب التصاعدية وتوزيع عبء النهوض على القادرين والميسورين، خاصّة الذين استفادوا من المرحلة السابقة وراكموا الثروات الضخمة بدون جهد مقابل.

وإذا كانت الاستدانة مطلوبة لإحياء النظام الليبرالي القديم بكل وحشيته، فلا حاجة إليها على الإطلاق. وإذا كانت الاستدانة ستعتمد بدون إصلاحات حقيقية على الصعيدَين السياسي والإداري، فلا حاجةَ إليها أيضاً، لأنّ هذه الأموال ستعود لتصبّ في جيوب الطبقة الحاكمة المُتخمة بالمال المنهوب والمُثقلة بسجلّها العدلي «النظيف». أمّا إذا اعتُبرت الاستدانة خياراً للنهوض والإنقاذ، وبناء اقتصاد وطني إنتاجي جديد قائم على الكفاءة والشفافية والعدالة الضريبية، ودعم التكنولوجيا الحديثة والصناعة والزراعة والعمل المصرفي المنضبط والإدارة العصرية الضامرة (فأهلاً بها) مع العلم بأنّ أي برنامج يمسّ ودائع الطبقات محدودة الدخل، ويمسّ الفقراء سيكون من شأنه ـ قياساً إلى تجارب سابقة ـ إشعال الشارع والإطاحة بخطّة الإنقاذ نفسها، هذا إذا سلّمنا بأنّ مجلس النواب يستطيع إصدار قانون كهذا، وأنّ المجلس الدستوري يستطيع ردّ الطعن فيه.

> الثقة لا تُستعاد بالعويل والاستجداء وإنما بقرارات داخلية قاطعة، كقرار تعليق دفع ديون الـ«يوروبوندز» وقرار المجابهة الشاملة لجائحة «كورونا»

إلى ذلك، تتحدث الخطة عن إصلاح الإدارات والمؤسّسات العامة، بينما الحكومة عاجزة ـ حتى الآن ـ عن إصدار مرسوم التشكيلات القضائية، وعاجزة عن تعيين أعضاء المجلس المركزي لمصرف لبنان، فضلاً عن مجالس الإدارة والهيئات الناظمة في قطاعات النفط والكهرباء والاتصالات ومجلس الإنماء والإعمار وسواها. ثم كيف نستبشر بالإصلاح وعصر النفقات، والسلطة لم تنجح في إحالة نصّاب واحد إلى القضاء، بينما نجحت في غلّ أيدي قضاة جريئين بادروا إلى فتح ملفات أساسية التزاماً بالعدالة وحفظاً لسمعتها.

أما الحديث العام عن تجميد الأجور لمدة خمس سنوات، فلا يستوي ضمن الظروف القائمة التي تحتّم عدم تطبيق التجميد على الرواتب والأجور المتدنّية، وإنّما على الرواتب والأجور المرتفعة. إلا إذا كانت الحكومة ترمي من وراء ذلك إلى خفض الطلب العام وتكريس الركود الاقتصادي، واستطراداً التهيئة لانفجار اجتماعي جديد ربما يتّسم بالعنف هذه المرة، بعدما صبر الجمهور فوق طاقته، وبعدما تمادت السلطة في استهتارها.

ثمة أمور عديدة يمكن التطرّق إليها في هذه العجالة، ولكن نركّز على نقطة أساسية هي الثقة التي يرتكز إليها أي نظام اقتصادي يريد النهوض والانطلاق.

والمهمّة الأساسية التي تطرح نفسها على الحكومة، اليوم قبل الغد، هي استعادة الثقة بالدولة ومؤسّساتها الغارقة في بحر من فساد، من دون أن تكترث لسمعة لبنان أو مكانته رغم مباهاتها اللفظية بدوره المميز. واستعادة هذه الثقة لا تكون بالاتصالات الدبلوماسية وحدها، أو بإعداد الدراسات العلمية وحدها، وإنما تكون أيضاً بخطوات حازمة على الأرض تبيّن عزم الحكومة على الإصلاح ومحاربة الفساد ومساءلة كلّ من شارك في عملية النهب الواسعة للمال العام والخاص. فما لم تبادر الحكومة إلى توجيه كل الأجهزة المختصّة من قضاء وهيئة تحقيق خاصة ولجنة رقابة على المصارف وقوى أمن وإنترپول، للعمل فوراً وبفعالية على سكة استرداد الأموال المنهوبة والمهربة، والمبادرة إلى مساءلة الطبقات الشعبية مساعدة فعلية، فلن تقوم للخطة قائمة، ولن تتمكّن الحكومة من المضي في طريقها الوعر. ذلك أن الثقة لا تُستعاد بالعويل والاستجداء، وإنما بقرارات داخلية قاطعة حازمة لا تعرف التردّد أو التراجع، كقرار تعليق دفع ديون الـ«يوروبوندز»، وقرار المجابهة الشاملة لجائحة «كورونا».

* وزير سابق

تقرير

مفاوضات غانتس ـ نتنياهو: السيناريوات مفتوحة

لا يعني تأخر الاتفاق حول حكومة وحدة إسرائيلية، رغم اجتماع أمس بين بنيامين نتنياهو وبيني غانتس، أن الاتفاق مسدودة أمامه كل من هذا النوع. هناك أكثر من عنوان وقضية إشكالية بينهما، وفوقها أكثر من عامل مؤثر في مساحة المناورة لكليهما، وهو ما يُفسر استمرار العقبات حتى الآن، مع أنه يُعمل على محاولة حلها

علي حيدر

كشفت تقارير إعلامية إسرائيلية عن تقدم مهم في جلسة رئيس حزب «الليكود»، بنيامين نتنياهو، ورئيس «أزرق أبيض» بيني غانتس، التي استمرت ست ساعات أمس، رغم أنه لم يتم إعلان رسمي لهذا التقدم بعد، التزاماً بقاعدة «كل شيء، أو لا شيء». على هذه الخلفية، أكد بيان عن الحزبَين أن طاقمي المفاوضات سيعاودان الاجتماع في نهاية عيد «الفصح» اليهودي مساء اليوم (الأربعاء) «بهدف التوصل إلى اتفاق على حكومة وحدة قومية».

تأتي هذه الجولة بعدما فرض الإنذار الذي وجهه الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، وقائع جديدة على الطرفين. فلا هو مدّد لغانتس، ولا كلّف نتنياهو، رغم أن الأخير يتمتع بتأييد 59 عضو كنيست. بل لوّح ريفلين بالقفز إلى جولة النهاية في الكنيست، التي تبلغ مدتها 21 يوماً ويُحدَّد خلالها 61 عضواً هوية رئيس الحكومة المقبلة، أو يبقى الخيار الذهاب إلى انتخابات مبكرة. هذا الموقف قطع الطريق على استمرار مناورات نتنياهو وغانتس، ودفعهما قهراً إلى توجيه رسالة مشتركة إلى الرئيس يطلبان فيها تمديد المهلة لمنحهما فرصة للتوصل إلى اتفاق قبل نقل المهمة إلى الكنيست، لينتج في نهاية المطاف تمديد المهلة 48 ساعة!

عُقد الاجتماع في المنزل الرسمي لرئيس الحكومة، وشارك فيه القيادي في «أزرق أبيض» غابي اشكنازي. وتناقلت وسائل الإعلام عن شخصيات قيادية من الطرفين تأكيدها أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حتى الآن، وأنه «ليس بالإمكان القول بصورة مؤكدة إننا ذاهبون إلى اتفاق». مع ذلك، كشفت تقارير أخرى أنه تم التوصل إلى اتفاق حول الموضوعين الأساسيين موضع الخلاف، أولهما لجنة تعيين القضاة، التي تقرر أن تخضع مناقشاتها لتوافق المندوبين عن «الليكود» و«أزرق أبيض». وفي شأن الخلاف الثاني، أي ما يتصل باحتمال أن تقرر «المحكمة العليا» منع نتنياهو من تأليف الحكومة، اتفق على أنه في حال حدوث ذلك، سوف تُحل الحكومة والكنيست ويجري التوجه إلى انتخابات رابعة.

يبدو في دوافع هذا الاتفاق أن غانتس لا يريد أن يسجل على نفسه سن قانون يلتف على «العليا» ويُعطّل قرارها منع نتنياهو من ترؤس الحكومة. وفي المقابل، يريد الثاني التوجه إلى الجمهور من أجل الحصول على غالبية 61 عضواً مؤلفين من اليمين الذي يوافق على سن قانون من هذا النوع. وبجانب ذلك، لم تقتصر تداعيات السعي إلى تشكيل حكومة وحدة برئاسة نتنياهو على تفكك «أزرق أبيض»، بل يبدو أنه شمل كتلة «يمينا»، أو هو في الطريق إلى ذلك، علماً بأن هذه الكتلة ساهمت في تمكين نتنياهو من تعطيل مساعي تشكيل الحكومة خلال أكثر من سنة، وصولاً إلى المرحلة الحالية.

في هذا السياق، ذكرت مصادر يمينية أن «نتنياهو باع اليمين لإنقاذ نفسه، لكنه سيكتشف سريعاً جداً أن شركاءه الجدد، الذين سيحصلون على حقيبة القضاء، سيلقون به بسرعة من مقر بلفور (المنزل الرسمي لرئيس الحكومة في شارع بلفور بالقدس المحتلة). وعندئذ لن تكون هناك». في المقابل، اتهمت جهات في

> **رغم الأرجحية للاتفاق على تشكيل حكومة، تبقى كل الاحتمالات مطروحة**

«الليكود»، «يمينا»، بأن هدف التكتل «محاولة إحباط حكومة طوارئ قومية لمصلحة مناصب لقادة يمينا». مع ذلك، يشار إلى أن انشقاق «يمينا» لن يؤثر في مسار تشكيل الحكومة، لأنه مع هذا التكتل ودونه يمكن تشكيل حكومة تستند إلى «الليكود» و«أزرق أبيض» والأحزاب الحريدية، الذين يشكلون معاً 67 عضواً. حتى لو تدحرجت التطورات إلى انتخابات رابعة فرضاً، لن تجازف الكتلة في التسبب في سقوط حكم اليمين.

برغم الأجواء الضبابية التي تخيم على المفاوضات، هناك عوامل دافعة لكلا الطرفين من أجل التوصل إلى اتفاق، وتحديداً بعد المستجدات السياسية والحزبية. من جهة، ما يهم نتنياهو أن يُتوّج رئيساً للحكومة بالدرجة الأولى، فإن ضمن ذلك، تزول أهم عقبة حالت حتى الآن دون تأليفها، فضلاً عن ثوابت أخرى تتصل بمطالب اليمين لجهة فرض السيادة على المستوطنات وغير ذلك. ومع اقتراب غانتس خطواتٍ مهمةً من مطلب نتنياهو، ارتفعت احتمالات تأليف الحكومة عما سبق. ولا شك أنه في حال لم يضمن الرجل منصبه في رئاستها، بغض النظر عن التفاصيل، فهو مستعد لإبقاء إسرائيل في حالة فراغ، وهو ما أثبته خلال أكثر من 15 شهراً.

في المقابل، وبعد تفكك «أزرق أبيض»، يختلف الوضع عما قبله لدى غانتس الذي صار كمن أحرق قوارب العودة، عندما تفرّد بين قادة تحالفه بقرار التوجه نحو تأليف حكومة. يمكن تلمس هذا المنطق بين سطور موقف غانتس الذي توجه إلى الإسرائيليين بالقول: «نحن في حرب؛ إسرائيل تحتاج إلى حكومة طوارئ قومية، وفوراً». وللتوازن في الصورة، عمد الجنرال إلى تقديم نفسه كشخصية تحافظ على المبادئ، لما قال: «نتنياهو والليكود يعرفان أن هناك مواضيع لا نساوم عليها، وعلى رأسها الحفاظ على سلطة القانون والدفاع عن الديموقراطية الإسرائيلية. هذا مهم على الدوام، وبشكل أكيد في حالة الأزمة».

لكن ماذا لو يتم التوصل إلى اتفاق نهائي وانتهت المهلة التي حدّدها الرئيس؟ في هذه الحالة، يوجد أكثر من سيناريو، من ضمنها، كما ذكرت تقارير معلقين في الشؤون السياسية الداخلية، أن ريفلين مستعد لتمديد إضافي بشرط أن يُقدَّم إليه الطرفان تقدماً «نوعياً جداً»، مثل اتفاق موقّع أو شيء آخر قريب منه.

اجبر ريفلين الاثنين على التفاوض، فلا هو مدّد لغانتس، ولا كلّف نتنياهو (أ ف ب)

مقال

عودة القراصنة

وليد شرارة

قرصان هي كلمة معرّبة من الإيطالية، corsaro، وتعني المدني الحائز تفويضاً من سلطات بلاده لركوب البحر مع مدنيين آخرين ومهاجمة سفن الأعداء، التجارية أساساً، والسطو على محتوياتها. التمييز ضروري بين القراصنة، وهم مرتزقة عملوا لمصلحة دولهم، وبين المجموعات الخارجة عن قوانين تلك الأيام، التي أطلق عليها اسم pirates، وكانت تهاجم السفن التجارية دون تمييز بهدف النهب، وحمل بعضها أفكاراً مساواتية، كما أشار دانييل دوفو في كتابه «ليبرتاليا». العقوبة التي كان يتعرض لها أي من الأخيرين كانت الشنق. بينما كان يكفي أن يبرز الأولون رسالة تفويضهم الرسمية لكي يعاملوا كأسرى حرب، أو حتى يطلق سراحهم في بعض الحالات.

لجأت جميع الإمبراطوريات، وخاصة في مراحل انحدارها، إلى خدمات القراصنة خلال القرون الماضية، لكنها عدلت عن ذلك سنة 1856، بعد معاهدة باريس التي أنهت حرب القرم، باستثناء دولة واحدة: الولايات المتحدة.

وقد نشرت «الأخبار» في عددها أمس مقالة لمارك كانسيان، وهو كولونيل متقاعد في البحرية الأميركية، وللباحث براندون شوارتز، بعنوان «أطلقوا العنان لشركات الأمن الخاصة»، حض فيها الكاتبان الإدارة على اللجوء مجدداً إلى القراصنة لمواجهة القوة البحرية الصينية الصاعدة. ما يهمنا بكل تأكيد ليس مناقشة الأبعاد الأخلاقية لمثل هذه الدعوة، بل ما تؤشر عليه على المستوى الاستراتيجي والسياسي، أي دخول الإمبراطورية في طور متقدم من الانحدار واتجاهها إلى تسعير النزاعات الدولية، وخاصة مع الصين، ضمن محاولاتها الحثيثة لوقفها. فجائحة كورونا وتداعياتها تزيد قطاعات واسعة من نخبها جنوناً.

من «التعاون التنافسي» إلى «فسخ الشراكة» والصراع المفتوح

في زمن مضى، عندما كانت أيديولوجية «القرية الكونية» لا تزال رائجة مع ما يلازمها من فرضيات عن قدرة السوق المعولم على إعادة صياغة الاجتماع الإنساني والعلاقات بين الدول، في ظل «الهيمنة الحميدة» الأميركية طبعاً، زعم بعض منظريها أن تداخل اقتصادات القوى الكبرى، والمقصود أولاً الصين والولايات المتحدة، وتشكل كتلة مصالح ضخمة مشتركة في ما بينها، سيحولان دون أن تتحول خلافاتها وتناقضاتها إلى نزاعات حادة. أبرز من حاول بلورة هذه الرؤية هو نوح فيلدمان، أحد المساهمين في صياغة دستور بول بريمير في العراق، في كتابه الصادر سنة 2013 بعنوان Cool War [الحرب الهادئة]، الذي لقي رواجاً واسعاً. يقر فيلدمان بوجود خلافات جدية بين واشنطن وبكين، تعود أساساً إلى النمو المذهل والسريع في القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية الصينية، والمخاوف في الولايات المتحدة من ذلك. غير أن حجم الاستثمارات المتبادلة بين البلدين وضخامة علاقاتهما التجارية ستدفعهما بنظره إلى «التعاون التنافسي»، أي بكلام آخر: سيتحكم العامل الاقتصادي بالمنطق الجيوسياسي ويفرض عليه قيوداً وضوابط تحدّ عملياً من أثره في الخيارات الكبرى التي ستعتمدها الدول في السنوات، وربما العقود المقبلة.

كذّبت التطورات اللاحقة هذه الفرضيات، ورأينا كيف أن العامل الجيوسياسي، الذي يعني في الحالة المذكورة اتجاه الصراع بين القوة المسيطرة والقوى الصاعدة إلى الاحتدام، ولو تدريجياً، يتحول في المحصلة النهائية، في العالم الواقعي وليس في خيال الليبراليين الوردي، إلى العامل الحاسم في تحديد الخيارات المذكورة. الصين والولايات المتحدة ماضيتان في «فسخ الشراكة» (Decoupling) التي نشأت بينهما خلال العقود الأربعة الماضية. تقارير وأبحاث كثيرة تنبه إلى هذا التطور المهم، من بينها تقرير «المخاطر الأبرز لسنة 2020» الصادر عن «مجموعة أوراسيا» التي يديرها الصحافي الأميركي المتخصص بالشؤون الدولية روبرت كابلان، الذي سبق أن كان مستشاراً لفوج القوات الخاصة في الجيش الأميركي، وكذلك لسلاحي البحرية والجو، وعمل في عدد من المراكز البحثية، كمركز الأمن الأميركي الجديد و«ستراتفور». يكشف التقرير أن «فسخ الشراكة بين قطاعَي التكنولوجيا المتطورة الصيني والأميركي أدى إلى تراجع هائل في التدفق المتبادل للتكنولوجيا والمهارات والاستثمارات بين البلدين»، متوقعاً توسع نطاقه سنة 2020 ليشمل معظم الأنشطة الاقتصادية. ما يزيد الأمر سوءاً في رأي معدّي التقرير أن «جائحة كورونا ستسرّع هذا المسار ليضم مختلف القطاعات الصناعية والخدماتية، ما سيجبر عدداً من الشركات (الأميركية) على تبديل شبكات إمدادها وإغلاق مصانعها ونقل موظفيها نهائياً».

قرار اميركي

قرار فسخ الشراكة لم يتخذ في الصين المستعدة لتأجيل المواجهة نتيجة اقتناع قيادتها بأن الزمن يعمل لمصلحتها وأن صعودها مرشح للاستمرار، بل في الولايات المتحدة التي يعتقد القطاع الأعظم من نخبها أن العد العكسي لتراجع «ريادتها» بدأ منذ مدة ليست قريبة. روبرت سبالدينغ، الجنرال المتقاعد من سلاح الجو بعد 25 عاماً من الخدمة، الذي عمل خبيراً استراتيجياً في الشؤون الصينية لدى قائد هيئة الأركان المشتركة في الجيش الأميركي، عبّر في كتابه «الحرب الخفية»، الصادر في 2019، عن قناعات هذا القطاع عندما أكد أن «الحرب بين الأمم في القرن الحادي والعشرين تختلف كثيراً عن حروب القرنين التاسع عشر والعشرين. عوضاً عن الرصاص والقنابل، تستخدم فيها الدولارات والسندات والاقتصاد والقطاع المالي وقواعد البيانات والمعلومات والصناعة والبنى التحتية والاتصالات». ويقول: «من يسيطر على هذه الجبهات اليوم، يربح الحرب دون أن يطلق طلقة واحدة. هي استراتيجية بسيطة ومنطقية، لكن القادة في الغرب لم يفهموها بالسرعة المطلوبة. قادتنا السياسيون والعسكريون وشركاتنا الكبرى لم تنجح في إدراك اللعبة الذكية التي لجأ إليها الحزب الشيوعي الصيني. بقوا يعملون وفقاً للقاعدة التي مضى عليها الزمن والتي تنص على أن الحروب تخاض فقط بالقنابل والرصاص». كلام بليغ يشي بأن الدولة العميقة الأميركية تأخذ على الصين «صعودها السلمي» بصورة أساسية، وإجادتها قواعد اللعبة في ظل العولمة الليبرالية التي أضحت أبرز المستفيدين منها. وهي حالياً تدرس الخيارات المتاحة، في ظل قدراتها المتراجعة، للتصدي لهذا الصعود ومحاولة وقفه، وما العودة للاعتماد على خدمات القراصنة سوى أول الغيث.

ليبيا

حفتر يخسر المنافذ إلى الساحل الغربي
قصف «انتقامي» على طرابلس

سقطت عشرات الصواريخ على العاصمة الليبية طرابلس أمس، غداة إعلان قوات حكومة «الوفاق الوطني»، المعترف بها دولياً، استعادتها السيطرة على ست مدن، منها اثنتان استراتيجيتان في الغرب الليبي، كانت في أيدي قوات المشير خليفة حفتر. وقالت «الوفاق» أول من أمس، إن قواتها سيطرت على صبراتة (70 كلم غربي العاصمة) وصرمان (60 كلم)، إلى جانب مدن العجيلات والجمّيل ورقدالين وزلطن. والأولى، صبراتة، من أكبر مدن الغرب سكاناً (110 آلاف نسمة)، وتقع على الطريق الساحلي الحيوي للتبادل التجاري والسفر إلى تونس أو الخارج، وسبق أن حاول تنظيم «داعش» أن يتخذها قاعدة خلفية للتدريب حتى 2017، فيما سيطر عليها حفتر في 2019. أما الثانية، صرمان (40 ألف نسمة)، فموقعها استراتيجي على الطريق الساحلي الذي يربط العاصمة بالحدود التونسية، ومهّد سقوطها لاسترجاع البقية.

بذلك، بات حفتر محروماً من أيّ منفذ إلى الساحل الغربي للبلاد، وربما هذا ما يفسّر التصعيد الذي بدأ أول من أمس بسقوط وابل من الصواريخ على طرابلس حتى صباح أمس، حيث أفيد بإصابة منازل في المنطقة المحيطة بمطار معيتيقة في الضواحي الشرقية، وهو المطار الوحيد العامل، على نحو متقطع، في العاصمة، من دون الإبلاغ عن ضحايا. كذلك يأتي التصعيد مع تزايد المخاوف بشأن انتشار فيروس كورونا المستجد، خاصة أنه تم تأكيد 25 إصابة ووفاة أحد المصابين، رغم تحذير الأمم المتحدة من أن الخدمات الصحية في البلاد «هشة»، وأن المستشفيات القريبة من مناطق القتال أصيبت بأضرار أو أغلقت أصلاً.

واندلع قتال آخر أمس جنوب العاصمة، وفق «الوفاق» التي اتهمت القوات الموالية لحفتر بقصف طرابلس عشوائياً، فيما بررت سيطرتها على صرمان وصبراتة بـ«تلقّي معلومات عن أن قوات حفتر تتحرك غرباً»، وتحديداً صوب مدينة زوارة القريبة من الحدود، التي تمهد السيطرة عليها للتقدم نحو معبر راس جدير مع تونس. كما تحاصر قوات «الوفاق» حالياً قاعدة «الوطية» الجوية جنوب غرب العاصمة، وهي القاعدة الخلفية لقوات حفتر ونقطة انطلاق الطائرات التي يستخدمها لقصف طرابلس. وإضافة إلى ما سبق، اندلع قتال بين قوات متخاصمة شرقيّ العاصمة، لم تحدّد انتماءاتها، بين طرابلس وسرت.

(الأخبار)

إعلان

للبيع

أرض للبيع في الجبة بمساحة 46000 م.م.
محلات تجارية مع مردود مالي مضمون للاتصال: 03/181813

مفقود

فقدت محفظة تعود للسيدة ديمة بهاء الدين رسلان في منطقة بيروت قرب مستشفى الجامعة الامريكية تحتوي على اوراق ثبوتية
(الأقامة اللبنانية - الهوية والجواز السفر السوري) الرجاء لمن يجدها الاتصال على الرقم 03/128832
وله مكافئة مجزية

استراحة

كلمات متقاطعة 3426

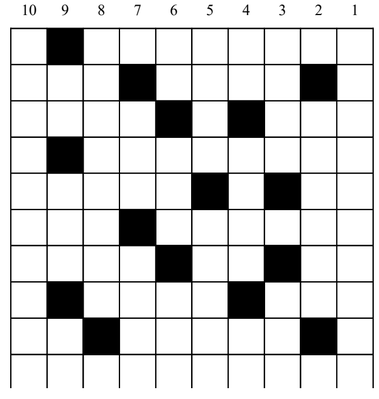

افقيا

1- ملحن لبناني – 2- جميل الوجه – يواظب على السؤال – 3- نادر بالأجنبية – من الحبوب تستعمَل في صنع الحلويات – 4- ثانية كبرى دول أوروبا الشرقية إستقلّت عن الإتحاد السوفياتي عام 1991 – 5- قلب الثمرة – ماركة سيارات – 6- قائد الجيش الفرنسي في سوريا بعد الحرب العالمية الأولى إحتلّ جبل الدروز – مرتفع كبير من الأرض – 7- ربط وشدّ – عملة أسيوية – مدينة بلجيكية – 8- حرف أبجدي – يسبح بالأجنبية – 9- فنانة وراقصة وممثلة مصرية – للتنفي – 10- أحد الأنهار الصغيرة في لبنان

عمودياً

1- مدينة في الجزائر عريقة بآثارها – 2- عائلة رئيس جمهورية أميركي – 3- مدينة تحمل نفس الإسم في كل من بريطانيا وكندا وأميركا – إبن الحصان – 4- حفر البئر – سباق سيارات بالأجنبية – للنداء – 5- مدينة لبنانية – أولاد وذرية – 6- ثغر – نبكي وندُنّ – ما زُرّ في الحائط أو الأرض من خشب أو حديد – 7- نهر في المجر يصبّ في الدانوب – عاصمة أميركية – 8- إعلامية ومذيعة لبنانية – 9- أكل الطعام – إحدى الإمارات العربية المتحدة – للتمني – 10- أحد الباشاوات الأتراك والي صيدا والشام لقّب بالجزّار لفتكه بالبدو في مجزرة بلغ ضحاياها 70 ألفاً استقر في عكا

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- كارول صقر – 2- رباب – نيسان – 3- ونبّ – خاص – لا – 4- مخ – الفراشة – 5- ولاس – ريا – 6- بدل – جرن – خل – 7- لوزان – مع – 8- نمس – طوكيو – 9- ادب – أسي – 10- توماس لورنس

عمودياً

1- كرومويل – رت – 2- ابن خلدون – 3- راب – الزمام – 4- وبّ – اس – إسنا – 5- خُل – جن – دس – 6- صفافير – طبل – 7- قيصر – نمو – 8- رسَن – أر – عكار – 9- الشيخ – يسنّ – 10- قناة السويس

sudoku 3426

6	1	7			4	3	2	
2	9							
			9					7
5		8		6	9	2		
	2	1				7	9	
		3	1	2		8		5
1					8			
							6	8
	4	6	7			5	1	2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3425

5	1	9	8	6	2	4	3	7
4	6	3	7	5	1	2	8	9
2	7	8	3	4	9	6	5	1
7	5	6	1	8	4	3	9	2
9	8	1	5	2	3	7	6	4
3	4	2	9	7	6	5	1	8
6	9	7	2	1	5	8	4	3
8	3	4	6	9	7	1	2	5
1	2	5	4	3	8	9	7	6

مشاهير 3426

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعرة سورية درست الأدب العربي ودخلت المجال الإعلامي. صدر لها ديوان شعري بعنوان « كأني لم أكن يوماً » نال جائزة الكتاب الأكثر مبيعاً في معرض الكتاب العربي في بيروت

5+6+3=9+10+7+8+3+6=11+5+2+6=ملك أعظم ■ 4+1=مادة قاتلة

حل الشبكة الماضية: **اوليغ بلوخين**

إعداد
نعوم مسعود

أدب

الروائي الجزائري متوّجاً بـ «بوكر» العربية

عبد الوهاب عيساوي لـ «الأخبار»: أفضّل قارئاً لا يعرفني

أمس، أعلنت لجنة تحكيم «الجائزة العالمية للرواية العربية 2020» (تبلغ الجائزة الكبرى 50 ألف دولار أميركي، فيما يحصل كلّ كاتب وصل إلى القائمة القصيرة على 10 آلاف دولار أميركي مع ترجمة الأعمال في القائمة الى لغات عدة) عن اسم المتوج بالجائزة بدورتها الـ 13: هكذا، فاز عبد الوهاب عيساوي عن روايته «الديوان الإسبرطي» (دار ميم للنشر ـ الجزائر) وسط قائمة ضمّت العراقية عالية ممدوح عن روايتها «التانكي» (منشورات المتوسط)، والمصري يوسف زيدان (فردقان ـ دار الشروق)، واللبناني جبور الدويهي (ملك الهند ـ الساقي)، والسوري خليل الرز (الحي الروسي ـ منشورات ضفاف)، والجزائري سعيد خطيبي (حطب سراييفو ـ منشورات الاختلاف). الناقد والكاتب العراقي محسن جاسم الموسوي الذي يترأس لجنة التحكيم، بعضوية كلٍ من فيكتوريا زاريتوفسكاي، وامين الزاوي، وريم ماجد، والزميل بيار أبي صعب، رأى أن رواية عيساوي «تتميز بجودة اسلوبية عالية وتعددية صوتية تتيح للقارئ أن يتمعن في تاريخ احتلال الجزائر روائياً ومن خلاله تاريخ صراعات منطقة المتوسط كاملة... كلّ ذلك بروى متقاطعة ومصالح متباينة تجسدها الشخصيات الروائية. إن الرواية دعوة القارئ إلى فهم ملابسات الاحتلال وكيف تتشكل المقاومة باشكال مختلفة ومتنامية لمواجهته. هذه الرواية بنظامها السردي التاريخي العميق لا تسكن الماضي بل تجعل القارئ يطلّ على الراهن «القائم ويسائله.

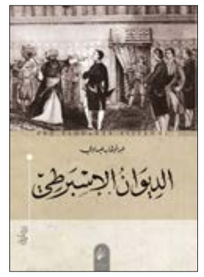

أجرت الحوار **سارة سليم**

من هو عبد الوهاب عيساوي؟

- لعلّ أكثر شيء يستعصي على الإنسان أن يعرّف نفسه، وهو لا يستوعب شيئاً غير كونه إنساناً ثم كاتباً، ولكنّي سأحاول. عمري خمس وثلاثون سنة، خريج جامعة جزائرية مهندس وماستر في الإلكتروميكانيكا، اختصاص يحتاج فيه الطالب إلى جهد كبير في الرياضيات والفيزياء، مثلما تتطلّبُ الرواية أيضاً قدراً لا بأس به من المنطق والهندسة، على الأقل إذا ما وافقنا جيل دولوز في رؤيته للشخصية الروائية المفهومية. اشتغلتُ سنوات في شركة للأشغال الفنية، وتفرغتُ في السنة الأخيرة للبحث والتوثيق في نصّ جديد.

تُعيدني كله رواية إلى النص الاول الذي كتبته، متسائلاً كيف كتبه؟

- بدأ من نوستالجيا أبوية، عن مدينة كولونيالية صغيرة، يُحيط بها سور، على طرفي أهم شوارعها كنيسة وبيْعة، تتوسّط الشارع سينما يُقابلها مسجد. كان أوّل سؤال طرحته يوم سمعت الحكاية، كيف يمكن أن تجتمع هذه الديانات كلّها في شارع واحد؟ ثم قرّرتُ أن أكتب التاريخ الاجتماعي للمكان على رأي جورج لوكاتش، فاخترتُ السينما التي أرّخت لثلاثة أجيال، الكولونيالي، وجيل السبعينات والثمانينات الذي شهد هدم السينما. وهكذا كُتبت رواية «سينما جاكوب» (2013). ثم تلتها روايات أُخرى، كل رواية تُعيد التأسيس لسؤال المكان الحقيقي والمتخيّل. «سيرا دي مويرتي» (2015)، أو جبل الموت. كانت أول رواية توثيقية بالمعنى الدقيق، إذ بُنيت على شهادات الجمهوريين الإسبان المنفيين من حكومة فيشي في المدينة التي أقطنها «الجلفة» جنوب الجزائر. ماذا سيقول الإسباني (الغربي المهزوم من بني جلدته) عن الشرق الحضاري؟ هل ستكون رؤيته نفسها الرؤية الكولونيالية المتعالية أم أنّ لديه تعاطفاً؟ تتفاوتُ الشهادات حول هذه الرؤية. أعادت الرواية بناء المعتقل، وحملت كل شخصية خطاباً موازياً لرؤيتها. صاحبت الرواية كائنات أندري مالرو في «الأمل»، وجورج أورويل في «الحنين إلى كاتالونيا»، وهمنغواي في «لمن تقرع الأجراس» لكن بعد نهاية الحرب الأهلية الإسبانية في معتقل في الجزائر. يختلف الأمر مع رواية «الدوائر والأبواب» (2017)، فهي رواية للموروث الشعبي، وما حفّل به من غرائبية، واستعادة لأجواء الصحراء، والحبّ في صورته الأولى، والرؤية الدينية المنغلقة التي صارت عائقاً في وجه الحياة الإنسانية. بينما في رواية «سفر أعمال المنسيين» (2017)، كنتُ أقرب إلى نجيب محفوظ، متأثراً أكثر بأسلوبه. وهكذا انزاحت الرواية إلى كونها ملحمة تتضاءل فيها الروائية بالمفهوم الحديث، «مجاز السرو» (2012)، وهي مجموعة قصصية، يُمكن أن أعتبرها مُحاورة لنصوص عالمية، تَحفلُ بالروح الغريبة، مُحاكية أساليب توماس مان وهيرمان هيسه وكافكا وهينرش بول، وغيرهم.

كيف يكتب عبد الوهاب؟

- أميل إلى طرح دولوز، في كون الكتابة عملاً أحادياً. الكتابة رحلة للبحث عن تجانس داخل هذا الفضاء المشترك، ولا يشتمل الأمر على الموضوعات التي يكتب عنها، بل إنه يمتدّ كذلك حتى إلى بنية الروايات، وانسجامها مع مواضيعها، وحتى مع الفضاء المكتوب عنه. في «خريف البطريرك»، اجتهد ماركيز في كتابة هذه الرواية، مزقها مرتين أو أكثر حين لم يعثر على التجانس الذي يبحث عنه؛ رائحة الكاريبي، والموسيقى اللاتينية، والروح العامة يجب أن تتمثلها بنية الرواية (الراوي، الشخصية، الزمن...) قبل أن يتمثلها موضوع أو سؤال الرواية. ربما على هذه النحو ارى الرواية الآن، وإن لم تكن رواياتي السابقة قد حقّقت هذه الرؤية، كان السؤال يحضر بعد تأمل

> روح سردية وفلسفية عالية في الرواية الالمانية لا اجدها في أي نصّ عربي

في الواقع، أو في كتاب ما، أو تاريخ مدينة، أو حتى في سلوك إنساني، ثم تبني الحكاية نفسها بنفسها حاملة الخطابات في بعض الروايات، وأخرى تضطرني إلى البحث أسابيع وأشهراً. في العادة لا أكتب طوال العام، أخصص شهرين أو ثلاثة فقط للتحرير، وبقية السنة للمراجعة.

ماذا عن اليوميات والعزلة؟

- أصرفُ أغلب الوقت إما في القراءة، أو في مشاهدة الأفلام، تستهويني السينما الإيطالية، أجدها أكثر قدرة وتعبيراً عن الحياة. أما في الرواية، فاجدني أكثر ميلاً إلى الرواية الألمانية. هناك روح سردية وفلسفية عالية، لا أجد نصّاً عربياً مثل «لعبة الكريات الزجاجية» لهيرمن هيسه، أو «الجبل السحري» لتوماس مان، والتحليلات المعرفية في «الدكتور فاوست»، أو عجائبية «طبل الصفيح». أما في ما يخص الرواية اللاتينية، فأميل إلى ساراماغو. أراه اقدر الكتّاب على إثارة أسئلة الكتابة في رواياته؛ ماذا إن كان الناس كلهم عمياناً وكنت الوحيد المبصر بينهم في رواية «العمى»، أو ماذا لو توقف الموت عن أخذ أرواح الناس في «انقطاعات الموت»؟ وحتى في بقية رواياته مثل «الآخر مثلي»، أو «حصار لشبونه». أما الروائي اللاتيني الأكثر قدرة على تقنيات الرواية، فأرى أنه فارغاس يوسا الذي يتجاوزهم كلهم. تكفي قراءة «المحارة في الكاتدرائية» أو «المدينة والكلاب» وسيُدرك القارئ المحترف أن هذا الروائي منذ السبعينات كان متجاوزاً لزمنه. مع أني لا أعيش عزلة بالمعنى الحرفي، ولكنّ طبيعة المكان الذي أعيش فيه تفرضها، إذ لا تتاح الكثير من وسائل الترفيه، وهذا يجعل أمر القراءة والكتابة يسيراً. مع أن مفهوم العزلة الحقيقي روحي وليس مكانياً، أو ربما للكُتّاب وجهة نظر مختلفة، فربما لم تكن «ماكوندو» معزولة بالطريقة نفسها التي صوّرها ماركيز في «مئة عام من العزلة».

كيف ترى قارئ رواياتك؟

أفضل قارئاً لا يعرفني شخصياً، بل يعرف ما اكتب، لأنني عرفتُ الكتّاب بهذه الطريقة، وتفاعلت مع نصوصهم، وعشتُ مع أبطالها في حركاتهم وسكناتهم لحظة بلحظة، يكفي أن نذكر راسكولنيكوف لنستعيد «الجريمة والعقاب»، ونزيد إجلالاً للعظيم دوستويفسكي، أو هانز كاستروب في «الجبل السحري»، او الماجستر لودي يوزف كنشت في «لعبة الكريات الزجاجية»، او مصطفى سعيد في «موسم الهجرة إلى الشمال» للراحل الطيب صالح، ومتعب الهذال في «مدن الملح» للكبير عبد الرحمن منيف، السيد أحمد عبد الجواد في ثلاثية المُعلّم الأول نجيب محفوظ... الأمر أراه هكذا، العلاقة الحقيقية بين الكاتب والقارئ يصنعها أبطال الروايات. في الأخير، يبحث القارئ عن حياته متمثلة في شخصية روائية، تشاركه الهموم أو طريقة التفكير، تتعاطف معه، وليست دائماً شخصية الرواية تشبه كاتبها، وربما هذا ما يجعل القارئ يهتم بلقاء الروائي، والكثير سيصدم حين يقترب أكثر ويعرف الشخصيات الحقيقية للكتّاب عن كثب.

عبد الوهاب عيساوي: أرى أن فارغاس يوسا هو الروائي اللاتيني الأكثر قدرة على تقنيات الرواية

رواية التاريخ... الجزائري

عبد الوهاب عيساوي

القول إن «الديوان الإسبرطي» (دار ميم للنشر ـ الجزائر ـ 2018) التي أهْلت عبد الوهاب عيساوي لجائزة «بوكر» العربية هذا العام، تتناول فظاعات الفرنسيين في الجزائر، وقبلها الاحتلال العثماني هناك، سيكون مجرّد اختصار للرواية. ذلك أن الروائي الجزائري الشاب يفسح المجال كلّه للاشتغال السردي لتفكيك تلك الأحداث التاريخية وإعادة كتابتها ضمن مقاربة أسلوبيّة تتجاوز حَرفيّة الأحداث الماضية. هذا تحدّ بالنسبة إلى أي رواية تاريخيّة، وإلى قدرتها على تكييف السرد مع تلك الأحداث من دون أن تظلّ أسيرة لها أو أن تقع في فخّ التقرير. يسير البناء السردي للرواية من خلال خمس شخصيات، وفي سياق زمني يمتدّ بين 1815 و1833 في مدينة المحروسة في الجزائر. يتيح الكاتب لكلّ منها الحديث بلسانها في كلّ فصل من الفصول الخمسة: الصحافي الفرنسي ديبون، والجندي السابق في جيش نابليون كافيار، بالإضافة إلى ثلاث شخصيات جزائرية ابن ميار، ولحمة السلاوي، ودوجة. تسير الأحداث على مرأى من هذه الحيوات الفرديّة، التي تتفاوت آراؤها ونظرتها وقراءتها لكلّ ما يجري، بين خيار الثورة، وتبديل الموقف إلى تعاطف مع الجزائريين، وخيار المهادنة مع الاحتلال... كلّ هذه التفاعلات تشكّل قراءة أخرى للأحداث السابقة، وتمنحها راهنية تصلح لقراءة التحوّلات السياسية المعاصرة، من دون أن تغيب عنها الجوانب الإنسانية والنفسية خصوصاً لناحية التطوّر الداخلي للشخوص طوال الرواية.

مجلة

«المستقبل العربي» في الميدان
من لبنان إلى الجزائر

عبد الرحمن جاسم

عن «مركز دراسات الوحدة العربية»، صدر العدد 464 (نيسان/أبريل 2020) من «المستقبل العربي» وهي مجلة «فكرية شهرية محكّمة تُعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي» على حد تعريفها. احتلت غلاف العدد صورة «مجهرية» لبلورة الساليسين، مسكّن معروف للآلام مُستخرَج من لحاء شجرة الصفاف.

على عادة المجلّة التي تترأس تحريرها لونا أبو سويرح (مدير تحرير فارس أبي صعب، مدير مسؤول أمين قمّورية)، فإنها تفرد صفحاتها لثلاثة أنواع من المقالات: الموضوع الرئيسي أي الملف، مقالات رأي، ثم قراءات للكتب، فضلاً عن الافتتاحية. افتتاحية عدد نيسان كانت من توقيع المُقاومة الفلسطينية ليلى خالد التي كتبت عن «أزمة الكيان الصهيوني: الحكومة وكورونا»، متناولة المأزق الذي يعيشه الكيان العبري حالياً من خلال عدم قدرته على تحديد رئيس وزراء وتشكيل حكومة وتفشّي وباء الكورونا الذي يعصف بالعالم بأسره.

بدلاً من الملف الواحد، ضم العدد ملفين رئيسيين: الأوّل حول «الانتفاضة الشعبية في لبنان: جذور الأزمة وآفاق الحل». يعتبر الملف بمثابة حلقة نقاشية لأنه اعتمد متناقشين بناءً على ورقة عمل مقدّمة من الكاتبة عُبادة كَسّر؛ وهي باحثة في المركز وأمينة سر اللقاء الوطني ضد التطبيع في لبنان. وفي حلقة النقاش، نجد أسماء كانت فاعلة في الحراك أو كانت على الأقل الشعبية في لبنان: جذور الأزمة وآفاق الحل». يعتبر الملف بمثابة حلقة نقاشية لأنه اعتمد متناقشين بناءً على ورقة عمل مقدّمة من الكاتبة عُبادة كَسّر؛ وهي باحثة في المركز وأمينة سر اللقاء الوطني ضد التطبيع في لبنان. وفي حلقة النقاش، نجد أسماء، كانت فاعلة في الحراك أو كانت على الأقل ترفد الحراك بجانبه التفكيري والبحثي مثل: جورج قرم، رامي سقلاوي، سركيس أبو زيد، سماح ادريس، لونا أبو سويرح، لمياء المبيض بساط، والزميل بيار أبي صعب وسواهم. الملف الثاني تناول «حروب الخنق: الوجه الإمبريالي للعقوبات الاقتصادية الأميركية». شارك في الملف ثلاثة كتّاب ضمن مقالات كبيرة/ بحثية. تناول الباحث السوري عقيل سعيد محفوض «الخنق الاقتصادي في الحرب السورية» الذي تقف الولايات المتحدة الأميركية وراءه وتعمل على اختلاق كيانات وشبكات وبنى اقتصادية خارج سلطة الدولة السورية في مناطق مثل إدلب وشرق الفرات، لحرمان سوريا من موارد الطاقة هناك، فضلاً عن الموارد الزراعية والمائية والبشرية. من جانبها، تناولت الباحثة الفلسطينية ربا عبادة مسودة «العقوبات الأميركية على إيران: وجه إمبريالي جديد للتحكم في الاقتصاد العالمي». مقال قارب فكرة العقوبات الاقتصادية التي تحاصر بها الولايات المتحدة الجمهورية الإسلامية، وتهدف من خلالها لا إلى زعزعة النظام فحسب، بل القضاء عليه. وفي المقالة الثالثة من هذا الملف، نجد «الهيمنة الأميركية على الاقتصاد العالمي وسبل التحرر منها» للباحثين الجزائريين مكيد علي ووليد فرجاني. يُستكمل هذا الملف بهذه الدراسة التي تحاول قدر الإمكان تسليط الضوء على سبل التحرر من التحكم الأميركي بالاقتصاد العالمي. عبر نتائجها، تظهر أن أميركا «تسيطر على اقتصادات البلدان النامية من خلال أدوات سياستها الاقتصادية الخارجية، بوسائل شرعية وغير شرعية، لتعزيز مركزها المهيمن في الاقتصاد العالم، الأمر الذي يمكّنها من استنزاف موارد البلدان النامية بخاصة، والإبقاء على علاقة التبعية لها في المجالات الاقتصادية والمالية».

> افتتاحية عدد نيسان من توقيع المُقاومة الفلسطينية ليلى خالد

وفي ملف الدراسات، نجد ثلاث دراسات مهمة للغاية: «المخيال السياسي الفلسطيني: من تحرير الوطن إلى تحرير السوق» للمحاضرة في «جامعة بيرزيت» فيروز سالم التي تتحدث عن تطوّر «المخيال/المتخيّل» الفلسطيني من مرحلة التحرير/ المقاومة إلى مرحلة الدولة. من جهته، يتناول الباحث والأكاديمي العراقي عبد الحسين شعبان في دراسته «بعض إشكاليات الدولة والدستور في العراق» مراحل نقاشات الدستور وبناء الدولة في العراق بعد الغزو الأميركي عام 2003. أما الدراسة الأخيرة فكانت من توقيع أستاذ العلوم السياسية الجزائري محمد حليم ليمام الذي يقارب الحراك الشعبي في الجزائر من خلال دراسته: «الحراك الشعبي في الجزائر وقوة السلطوية المتخندقة»، حاكياً عن الحراك السلمي الشعبي الذي انطلق منذ أكثر من عام، وطارحاً سؤالاً مفاده: هل يمكن تحقيق تغيير سلمي في ظلّ بقاء السلطة بيد المؤسسة العسكرية؟

«المستقبل العربي» مجلة تخصصية بامتياز، ولكن مواضيعها عامة يمكن للقارئ أن يتناولها بسهولة، خصوصاً مع الكم الهائل من نشرات الأخبار والقنوات الإخبارية حوله. لذلك فالمضمون بات إلى حدٍّ ما قريباً من الجميع.

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 15 نيسان 2020 العدد 4028

يساريو الفعل الثوري: هيلين بوليك شهيدةً

نجيب نصر الله

في الثالث من نيسان (أبريل) انطفأت الشابة هيلين بوليك في منزلها في اسطنبول بعد 288 يوماً من الإضراب عن الطعام، احتجاجاً على الرقابة التي تتعرّض لها فرقة Grup Yorum التي تقدّم أغنيات شعبية تركية. الفرقة الثورية التي أسّستها مجموعة طلاب عام 1985 في اسطنبول، جاءت كرد فعل على الانقلاب العسكري عام 1980. بعد سنوات، انضمت إليها بوليك كمغنية رئيسية. عرفت الفرقة مختلف أشكال الاضطهاد من النظام واتّهامات بالعمل مع التنظيمات اليسارية الراديكالية، وسجنت بوليك مراراً بتهم مختلفة قبل أن تبدأ بالإضراب عن الطعام احتجاجاً على الرقابة وعلى اعتقال زملائها الموسيقيين الموقوفين، وتنطفئ بصمت قبل أيام

قبل أيام، وفي خضم استمرار تخبّط العالم، وانشغاله بتعداد أرقام مأساته المتفاقمة، سجّلت المناضلة التركية، والفنانة الأممية، هيلين بوليك، رقماً من أرقام التوق الإنساني المعانق للحرية: 288 يوماً من المقاومة المدوية وتحدّي الجوع قبل أن تُستشهد.

الفنانة اليسارية الملتزمة، قولاً وفعلاً، أرادت ونجحت في أن تسطّر صفحة ثورية مجيدة. صفحة غنية بالدروس النظرية والعِبر العملية عن شكل ومعنى البطولة التي تسترخص الحياة لا حبّاً بالحياة وحسب بل وأيضاً في سبيل صنعها كأرقى وأجمل ما يكون.

جيلاً بعد جيل، ومقاوماً بعد آخر، يواصل المناضلون ومقاتلو الحريّة الحقيقيون رسم مشهد العالم البديل، من خلال مواصلة حمل الشعلة التي تستعر برغم الأنواء وعصف الرياح والأعاصير. فالحلم بالعدالة والعمل على تحقيقها بالنضال الثوري الصميم وبشتى السبل المتصلة هو الحلم الوحيد الذي يستحق البذل والإصرار الذي أظهرته المناضلة الشجاعة التي قضت ولم تتجاوز الثامنة والعشرين من عمرها.

ها هي بوليك، ومن خلال دلالات ورمزية فعلها الشجاع تؤكّد صحّة وصوابية الطريق الذي سلكه من سبقها من الرفاق، بل هي أكّدت في ممارستها فعل المقاومة والرفض وتحدّي السجّان على بنوتها الصميمية والحقيقية لرفيقها شاعر الحريّة ناظم حكمت ولباقي رفاقه الأتراك وغير الأتراك من «الحالمين»، فكراً وممارسة، بواقع أقل جوراً وامتهاناً وتسلّطاً. صحيح أنه الطريق الأطول والأصعب، لكنه، وبحسب التجارب والدروس، أضمنها للوصول، إذ لا وجود لطريق آخر إذا ما أردنا إعلاء شأن الإنسان وصون حقّه الطبيعي والبديهي بالحياة الحرة والكريمة.

استشهاد المغنية اليسارية هيلين بوليك إضافة من إضافات الفعل الثوري والمقاوم الذي يعانق الأفعال المماثلة والمكملة في غير بقعة من البقاع التي تواجه «القدر» الإمبريالي الذي يريد للعالم أن يستسلم، هنا في فلسطين أو في غيرها من بلاد العرب والعالم... وهو بمثابة كشف إضافي لمدى قباحة ومأفونية وتفاهة يسار الجملة الثورية الذي

لا يكّف عن التشدّق بالعبارات الفارغة من المعنى (مثال تشدّق يسارنا اللبناني العاجز والمشلول بـ «الثورة اللبنانية»!).

مقاومة بوليك ومن ثم استشهادها كشف ويكشف الفارق الهائل بين يسار الجملة الثورية ويسار الفعل الثوري. وإذا كان صحيحاً أن صوت يسار الجملة الثورية أعلى فالسبب واضح وجلي، ويكمن في مهادنته العملية واندراجه المستتر وأحياناً المعلن في عملية تأبيد الواقع المختل وتزيينه لا أكثر ولا أقل. أما صوت يسار الفعل الثوري فهو، وبرغم خفوته النسبي، يبقى الأبقى والأفعل لا لما يجترحه من آفاق أو يراكمه من معانٍ وحسب، بل لما يشكله من ضرورة ثورية لا غنىً عنها لكسر واقع التوحش الليبرالي المستفحل.

طبعاً، لا داعي لاسترجاع أو استعراض السقطات التي طبعت وتطبع، تاريخ يساريي الجملة الثورية، سواء في لبنان أو في سورية وغيرهما من البلاد العربية التي أُغرقت بالحروب والمجازر، فالمناسبة أجلّ من تلطيخها بذكر هذا الصنف الرديء، والذي لا يني يزداد رداءة يوماً بعد آخر. ومع ذلك لا بدّ من الإشارة إلى جملة التشابهات والمشتركات التي تجمع بينه وبين يساريي «التوبة» و«طلب المغفرة». فلا أحطّ من اليساري التائب، أو ذلك الذي لم يبلغ بعد. فاليساري التائب هو صنو القوّاد، بل هو القوّاد الحقيقي الذي يتفوّق على سائر القوادين المعروفين من حيث استعداده للبيع والمتاجرة وممارسة الرضوخ الذيلي لأسياده الجدد من أهل اليمين. فهو بالنسبة إلى هؤلاء أقل من أن يكون يمينياً. فممارساته التي أخرجته من صفوف اليسار لا تمكّنه من اكتساب الهوية اليمينية التي يلهث خلفها، فضلاً عن غيرها من الهويات فيصبح كاللقيط الذي يؤجر خدماته البائسة لهذا أو لذاك في ضرب من المياومة السياسية والثقافية المدفوعة الأجر ليس إلا.

الارتقاء بالحرية هو الارتقاء الأسمى الذي لا يضاهيه ارتقاء وهو عين ما سعت إليه وحقّقته رفيقتنا المناضلة هيلين بوليك. لقد تحدّت السجّان التركي ومن خلفه عرّابوه الكثر. وكما فيديريكو غارسيا لوركا، الشاعر الإسباني، الذي توقّع موته واختفاء جثته من غير أن يبالي، فقد أقدمت هيلين واختارت الموت في سبيل الحياة.

«السفّاح التركي» الذي قامر بالدماء التركية والعربية في عام 1915 يواصل أوهام الاستعادة الكاريكاتورية والهزلية لمجد أجداده العثمانيين الإشكالي... وفي الغضون يتابع المناضل والفنان إبراهيم جوكشك رفيق هيلين ورفيقنا إضرابه عن الطعام في معركة الحريّة التي لا بد من انتصارها وهو ما لن يتأخر.

رفعة الجادرجي... المعمار الفذ والرفيق الحبيب

رهيف فياض *

رحل رفعة الجادرجي.
وبرحيله،
فقدنا قامةً معماريةً باسقة.
فقدنا،
الفيلسوفَ،
والمنظّرَ،
والباحثَ،
والكاتبَ،
والمعلّم،
والمهنيَّ الممارس المميَّز.
وفَقَدَ،
طلبةُ العِمارةِ في لبنان راعيهم،
الذي منح المستحقين منهم، طيلة عقدين،
الجوائز والميداليات.
التحية لكلّ من يحفظُ تراثه،
ويعملُ على إحياء ذكراه.
أحرُّ التعازي برحيل المعمار الفذ،
«رفيق الفكر»، والصديق المحب،
المعمار، رفعة الجادرجي.

* معمار لبناني

منوعات

هدى قساطلي اللاجئون في صورة

في زمن الحجر المنزلي، افتتحت «غاليري أليس مغبغب»، أمس معرضاً افتراضياً بعنوان «مخيمات اللاجئين في لبنان، عبء العوز»، يضمّ صوراً فوتوغرافية للفنانة هدى قساطلي. المعرض الذي كان مقرّراً في بيروت كجزء من احتفالية «سنة هدى قساطلي»، سيواصل استقبال الزوّار عبر موقع الغاليري الإلكتروني والسوشال ميديا لغاية 23 أيار (مايو)، مع حصّة للنقاشات. مئة صورة التقطت بين 2012 و2019 في مخيّمَيْ اللاجئين الفلسطينيين في برج البراجنة ونهر البارد، ومخيم النازحين السوريين في البقاع. عبر المناظر الطبيعية والمشاهد الداخلية وتجسيدات الطبيعة الميتة والبورتريهات، يتطرّق المعرض إلى المواضيع الرئيسة التي تطغى على الحياة في المخيمات: من هندسة الأماكن إلى حياة اللاجئين اليومية والمستقبل. (alicemogabgabgallery.com)

فاطمة زعرور «حدوتة» نزحت إلى يوتيوب

أسوةً بمعظم الأنشطة الثقافية التي نزحت إلى الفضاء الافتراضي في ظلّ انتشار فيروس كورونا، وإسهاماً منها في تشجيع الأطفال على الالتزام بالحَجر المنزلي، أطلقت الحكواتية فاطمة زعرور (الصورة) سلسلة من حكاياتها المصوّرة المخصّصة للأطفال، وأنشأت لهذه الغاية قناة «حدوتة» على يوتيوب، حيث تبصر الأعمال النور أوّلاً قبل أن تصبح متوافرة عبر صفحة زعرور على فايسبوك. حكايات فاطمة المصوّرة التي يتولّى تسجيلها وهندستها الصوتية و«منتَجَتها» زوجها الملحن أحمد ناصر، وتستهلها بتحيّة إلى الأطفال «كباراً وصغاراً»، تحظى بمتابعة واسعة وتفاعل كبير بين مختلف الفئات العمرية. ولغاية الآن، يمكن للراغبين الاستمتاع بحكايتَيْ «خروف أبو ضحكة» و«أسطورة توتة».

إضراب بالمقلوب في تلفزيون لبنان

العجلة في تلفزيون لبنان تتحرّك إلى الخلف. فقد هدّدت نقابة موظفيه بالتوقف عن العمل إذا طالت أزمة كورونا، والامتناع عن تصوير حلقات تستقبل ضيوفاً في الاستديو. مصدر في وزارة الإعلام اعتبر أنّ هذا «أقصى الدلع» الذي وصلت إليه الشاشة الرسمية في غياب إدارة تستطيع إيقاف الانهيار المهني الحاصل. وآخر الاقتراحات التي وُلدت ميتة، تعيين مدير عام بدون مجلس إدارة. لكن ثمة من استقصى عن تجربة طلال مقدسي الذي عيّنه الرئيس ميشال سليمان بقرار قضائي من دون مجلس إدارة، فوجد أنّها «راكمت أزمات إدارية ومهنية... فضلاً عن دعاوى قضائية في شؤون مالية». كل ذلك حتّم صرف النظر عن الموضوع، والعودة إلى ضرورة تعيين مجلس إدارة ومدير عام للعودة إلى الأصول العملية الصحيحة!

الجدل مستمر حول «أم هارون»

حياة الفهد شريكة في أنسنة القاتل؟

رغم منع عرضه في الكويت بسبب تعارضه مع توجهاتها الداعمة للقضية الفلسطينية، ظلّ مسلسل «أم هارون» (تأليف محمد وعلي شمس، إخراج محمد جمال العدل) محط جدل على السوشال ميديا. المسلسل المنوي عرضه في رمضان المقبل على شاشة mbc، تتشارك فيه الإنتاج شركة «الفهد» المملوكة للممثلة الكويتية المعروفة حياة الفهد، وشركة «جرناس» للإماراتي أحمد الجسمي، وكلاهما يعمل كمنتج منفذ لدى الشبكة السعودية. يتناول المسلسل قصة يهود الكويت، في أربعينيات القرن الماضي، وتؤدّي بطولته الفهد، التي تجسّد دور امرأة يهودية عاشت في الكويت، إلى جانب فنانين خليجيين آخرين هم: محمد جابر، وأحمد الجسمي، وفخرية خميس، وسعاد علي، وعبد المحسن النمر، وفاطمة الصفي، ومحمد العلوي، وفؤاد علي، وروان الصايغ، وفرح الصراف، وآلاء الهندي. العمل الذي صوّرت مشاهده بالكامل في الإمارات، وحاز إجازة نصّ هناك، يكمن التخوّف في أنّه مسلسل يخلط بين اليهود والصهاينة، مستخدماً لغة درامية تتكئ إلى المشاعر لإثارة التعاطف مع الصراع الذي يعيشه يهود الخليج بين بقائهم مع المسلمين أو عودتهم إلى فلسطين التي تصوّر في العمل على أنها بلدهم! لاقى المسلسل حملات إلكترونية بالجملة دعت إلى مقاطعته، متّهمةً صنّاعه باختراق وعي المجتمع الخليجي، ومحاولة التطبيع مع الصهاينة، في ظلّ مواقف الكويت الداعمة للقضية الفلسطينية ضمن منظومة خليجية مهلّلة للتطبيع! على رأس هذه الحملات «اتحرك» التي دعت إلى مقاطعة المسلسل، واعتباره مروّجاً «لإزالة الحاجز النفسي والعدائي» لدى العرب تجاه «إسرائيل»، من خلال الدعوة إلى التعايش معها.